



PROVISIONAL

A/35/PV.23
8 October 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٠/٣

الرئيس : السيد فون فيشمير (جمهورية ألمانيا الاتحادية)
نائب : السيد سليمان (تونس)
(نائب الرئيس)

— خطاب سعادة الرايت أونرابل الأمير ماباند لاند ، ف. د. لا ميني ، رئيس الوزراء ووزير
خارجية مملكة سوازيلاند

— المناقشة العامة / ٩ / (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد فوسي (مالطة)
الأب د. سكوت بروكمان (نيكاراغوا)
السيد آكي (ساحل العاج)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية
للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية
للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة
من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون
المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference
Services, room A-3550, 366 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة
واحدة من المحضر .

80-62163/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٥خطاب سعادة الرايت اونرايل الأمير ماباند ن. ف. دلا ميني رئيس الوزراء ووزير خارجيةمملكة سوازيلند

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : هذا الصباح سوف تستمع الجمعية العامة الى خطاب يليقه الرايت اونرايل الأمير ماباند لاف . دلا ميني رئيس الوزراء ووزير خارجية مملكة سوازيلند .

اصطحب سعادة الرايت اونرايل الامير ماباند لاف ن. ف. دلا ميني رئيس الوزراء ووزير خارجية

مملكة سوازيلند الى المنصة

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب بسعادة الرايت اونرايل الامير ماباند لاف . دلا ميني رئيس الوزراء ووزير الخارجية وأدعو سعادته للقاء خطابيه أمام الجمعية العامة .

الأمير ماباند لاف دلا ميني (سوازيلند) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي في مستهل خطابي أن أنقل لكم أحر تهاني وفدى على انتخابكم ، الذى تستحقونه عن جدارة ، لرئاسة هذه الدورة الخامسة والثلاثين التاريخية للجمعية العامة . اننا لسعداء حقا بانتخابكم لتحتلوا مكان الصدارة في هذه الجمعية الموقرة لأننا نشعر باقتناع عميق بأنه بما لكم من خبرة واسعة وقيادة حكيمة ، فان هذه الجمعية سوف تكون معدة تماما لتتناول بفاعلية المشاكل العديدة الملحة التى تواجه البشر في العقد الراهن .

اننا على ثقة تامة أن رجلا له مثل قدرتك تميزك سياسيا محثك ندى خصال بارزة ومتحمس لالتزام دولتك بالمبادئ النبيلة للمساواة بين البشر والعدالة ، فانه مؤهل فعلا لادارة المداولات الهامة لهذه الجمعية على الطريق الصحيح الذى ينتهي بالنجاح .

أود أيضا أن أعرب عن امتنان وفدنا العميق لسلفكم السفير سليم سليم لقيادته الملهمة وبصيرته الشاقبة في الشؤون المختلفة التى تهم البشرية كثيرا . لقد كان حقا مصدر الهام كبير لنا بصراحتيه ومنهجه العملي في تناول المشاكل الدولية . كما اننا تأثرنا أيضا بحماسة الذى لا يتزعزع وتفانيه التام في أداء الواجب ، وبقدرته الفائقة في دعم روح الأخوة والتوفيق في السعي لايجاد حلول للقضايا الدولية .

ان وفد بلاى يرحب بحرارة بانضمام جمهورية زمبابوى الى الأمم المتحدة . وان نأني من نفس المنطقة كأخوتنا في زمبابوى ، فاننا نعلم تماما الثمن الفادح الذى دفعه شعب زمبابوى لنيل حرية . ونظرا لذلك تجتاحنا مشاعر الفرح لرؤية هذا البلد يحتل مكانه الصحيح وسطنا باعتباره العضو ١٥٣ في الأمم المتحدة .

ان وفد بلاى يعتقد أن النضال المنتصر لشعب زمبابوى البطل ، هو أيضا انتصار لجميع الشعوب المحبة للسلام والعدالة في شتى أرجاء العالم ، والذين يناضلون دون هوادة من أجل انشاء مجتمع عالي أكثر انصافا وعدالة ، خال من تلك المخططات المخزية والدنيئة لاستغلال الانسان لأخيه الانسان .

ونود كذلك أن نهنيء بكل حرارة حكومة وشعب جمهورية زمبابوى على سياستهم الشجاعة والمستنيرة ان أقاموا في زمبابوى بلدا تسوده الأخوة والصداقة حيث تسود روح التعمير والتوفيق ؛ بلدا يعمه نظام اجتماعي جديد ، حول فيه المعارضون السابقون سيوفهم الى معاول ويعلمون سويا من أجل رخاء وازدهار زمبابوى الجديدة .

ان وفد بلاى يعتقد أن شعب زمبابوى يستحق تأييدا كبيرا من المجتمع الدولي في محاولاته النبيلة لخلق دولة متعددة الجنسيات في قلب الجنوب الافريقي ، وهي منطقة عرفت جيدا بالأمثلة الرهيبة للظلم العنصرى .

اننا نرحب كذلك ونهنئ شقيقتنا الدولة الجديدة سانت فنسنت وجزر فرينادين على قبولها في أسرة المجتمع الدولي .

ان خمسة وثلاثون عاما قد مضت منذ قامت الدول الاحدى والخمسين بتأسيس هذه المنظمة ، عندما راعها مقدار التخريب الذى نجم عن الحرب العالمية الثانية ، ولذلك وقّعت الميثاق الذى قدم وثيقة الميلاد لمنظمة الأمم المتحدة في ١٩٤٥ . ومنذ ذلك التاريخ فان هذه المنظمة قد قامت بدور له أهمية قصوى في كثير من المجالات العالمية للعلاقات الانسانية ولا سيما في عملية تصفية الامبراطوريات الاستعمارية وفي قيادة حملة لتقرير المصير لكافة الأمم صغيرها وكبيرها على أساس من تساوى البشر والعدالة .

ان الخمسة والثلاثين عاما الماضية قد شهدت بالفعل تغييرات كبيرة في خريطة العالم السياسية . لقد شهدنا بزوغ الكثير من دول العالم الثالث من موقف يسوده الغموض النسبي والسيطرة الأجنبية الى مركزها الحالي من السيادة الوطنية الكاملة ، ويتزايد دورها الذي تلعبه في تشكيل المستقبل والمصير على هذا الكوكب .

ورغم افتباطنا للإنجازات في الأعوام الخمسة والثلاثين الماضية ، الا أننا على علم بالوجود الدائم في عالمنا لجيوب عديدة للمقاومة العنيدة لعملية تصفية الاستعمار . كما أن هناك مناطق في هذا العالم نجد فيها أن مبادئ المساواة الانسانية والعدالة مازالت تهدد ومازال بعض الزعماء السياسيين يكرسون قدرات طاقتهم من وقتهم لوضع مخططات تستهدف تغليف الممارسة الكريهة لاستغلال الانسان لأخيه بفلاف من الاحترام . اننا على اقتناع بأنه ما من قدر من المناورات السياسية البراقة التي تهدف الى تخطي القضايا الحقيقية يمكن أن يحل محل الحاجة الأساسية لاتخاذ تدابير جسورة وفعالية للوفاء بتطلعات الجماهير المتضررة فيما يتعلق بالعدالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ان سوازيلند ملتزمة التزاما ثابتا بمبادئ الديمقراطية فير العنصرية وعدم الانحياز والاحترام التام للكرامة الانسانية والعدالة والتعايش السلمي مع الجميع . وفي هذا السياق فاننا نشعر بقلق كبير لاستمرار الممارسات فير الانسانية للمظالم العنصرية في اقليمنا والتي تقوم على أساس اللون وحده . وبهذا الشعور بالقلق العميق فاننا نشاطر الأمين العام قلقه الذي أعرب عنه في تقريره لعام ١٩٨٠ بشأن عمل المنظمة حيث قال :

” . . . ان قلق المجتمع الدولي سوف يستمر ويزداد طالما بقيت مظاهر الظلم

الذي يمارسه الفصل العنصرى (A/35/PV.7) .

اننا نرى انه من المؤسف حقا ان شعب ناميبيا لا يزال ينكر عليه حقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية التامة نتيجة لأسباب تافهة تقوم على أساس اعتبارات من المنفعة السياسية المحضة . اننا نرى أن الجهود الحالي هو عمل فير انساني وقسوة بالغة على الشعب الناميبى ، ولذلك فاننا نناشد بكل اخلاص الأطراف المعنية بأن تضع مصلحة ورخاء الشعب الناميبى فوق أية اعتبارات اخرى وأن تيسر تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ونود أن نشني على الجهود النبيلة والدؤوبة

التي يبذلها الأمين العام فالدهايم من أجل ايجاد صيغة سلمية ومقبولة يمكن بها مساعدة الشعب الناميبي على التحرك بأسرع ما يمكن نحو الاستقلال على أساس انتخابات عادلة وحررة تحت رعاية الأمم المتحدة . وفي هذا السياق فاننا نرحب بالاقترح الحالي الخاص بعقد حولة اخرى من المحادثات بشأن مسألة ناميبيا بين الأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا في أواخر هذا الشهر. اننا نتضرع الى الله ونأمل أن تؤدي المحادثات القادمة الى حل ميكر لهذه المشكلة .

كما اننا نثني أيضا على محاولات الدول الغربية الخمس وكذلك جهود منظمة الوحدة الافريقية عن طريق دول المواجهة الافريقية التي تحيط بناميبيا لاسهامهم الكبير في محاولة حل مشكلة ناميبيا بالوسائل السلمية .

ومن المؤسف أنه رغم التعهد الرسمي من جانب الدبل المؤسسة لهذه المنظمة بأنها لن تكون هناك حروب جديدة ، فقد استمر اندلاع الحروب الإقليمية والصراعات المحدودة تحدياً للجهود النبيلة لهذه المنظمة العالمية وازهاقا لأرواح بشرية في أجزاء عديدة من العالم .

ان بلدي قد علم بحزن عميق بتفجر العنف في منطقة الخليج . ونود أن نضم صوتنا الى أصوات الدول المحبة للسلام في دعوة الأطراف المتحاربة الى ممارسة ضبط النفس عن طريق وقف جميع أعمال العداوة في ذلك الاقليم ، وأن تقبل التسوية السلمية لهذه المشكلة الخطيرة . اننا نحث بشدة جميع الأطراف المعنية في هذا النزاع أن تتحلى بروح حسن النية وروح رجال الدولة في الاضطلاع بعملية جديدة لمفاوضات تهدف الى حل الخلافات الراهنة بالوسائل السلمية .

ان شعب سوازيلند على مدى أعوام عديدة ، قد شارك قلق الدول العديدة الأخرى المحبة للسلام بشأن المشكلة الخامة بتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط . وبهذه الروح التي تنم عن القلق ، فاننا نحبي بسرور وارتياح اتفاقية كامب ديفيد في عام ١٩٧٨ .

كما أننا نقدر تماما النطاق المحدود لهذه الاتفاقية ولا نشك لحظة في الطبيعة المعقدة للموقف في الشرق الأوسط . واننا نأمل في أن تسود روح التوفيق والمصالحة المنطقة بأسرها وأن يتم ايجاد جو ملائم يمكن فيه أن تجرى مفاوضات أكثر شمولاً تضم جميع الأطراف في هذه المشكلة .

ولذلك فاننا نشعر بخيبة الأمل نظرا للتطور الخطير في أحداث الشرق الأوسط . كما نشعر بالقلق ازاء الافتقار الى أي تقدم في المفاوضات الثنائية الراهنة بين مصر واسرائيل ، مما قد يؤدي الى مزيد من التدهور في حالة الأمن في المنطقة كلها .

وينبغي أن نؤمن بأنه بقدر كاف من حسن النية ، يمكن لشعوب الشرق الأوسط أن تجد أساسا مشتركا تجرى على أساسه مفاوضات قيمة مما يساعد على سد الفجوة بين المصالح المتباينة الناشئة عن الحاجة الى تقرير المصير لشعب فلسطين وحق دولة اسرائيل في الوجود .

ان سوازيلند ، تمشيا مع التزامها القوي بمبدأ تقرير المصير ، تؤيد تماما حق شعب الصحراء الغربية في الاستقلال والسيادة القومية التامة . اننا نعتقد أن ضم أراضيها بالقوة وعدم ارادته ، يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ النبيلة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . كما أننا نعتقد أيضا أن

المحاولة الراهنة لاستخدام القوة العسكرية من أجل اجبار شعب الصحراء على قبول الخضوع للأجنبي ، تعتبر سابقة خطيرة يمكن بمقتضاها للدول الصغيرة أن تتعرض للضم بالقوة .

ان بلادى ترى أن أى عمل لانتهاك قدسية البعثات الدبلوماسية ، هو مصدر قلق عميق .
ونعتقد أن وجود مؤسسات دبلوماسية محمية وآمنة ، أمر له أهمية قصوى بالنسبة للصيانة الفعالة
للسلم والأمن الدولى . ولذلك ، فاننا نحث على تمسك جميع الحكومات التام بمعايير القانون الدولى
المنظمة لسلوك ومسؤوليات الحكومات من أجل توفير الحماية الملائمة للبعثات الدبلوماسية الأجنبية
وموظفيها بما يمكنهم من النهوض بمهامهم الدبلوماسية فى أمن تام . اننا نمقت بعمق أى عمل عدوانى
تحت أية ظروف لاحتجاز الأشخاص الدبلوماسيين ، لأننا نعتقد أن اتفاقية فيينا تتضمن أحكاما كافية
للتعامل مع الدبلوماسيين الذين يستغلون حصاناتهم الدبلوماسية .

ان الأزمة الآخذة فى التدهور والتي تمر بها العلاقات الدولية والاقتصاد العالمى ،
تمثل أخطارا كبيرة على المجتمع العالمى . واننا نعتقد أن المهوة الاقتصادية الكبيرة التي تفصل
الدول الغنية عن الدول الفقيرة ، لم يتم الاعتراف بها بالقدر الكافى باعتبارها العامل الأساسى
فى الأزمة الراهنة .

والواقع أننا نعتبر أن احدى كبريات المساوىء فى عصرنا ، هي التباينات الاقتصادية
الآخذة فى الاتساع القائمة فى ذلك الوقت من التاريخ الذى أصبح المجتمع الانسانى يدرك فيه
بشكل أكبر مدى الترابط بينه وكيف أن البلدان الغنية والفقيرة تعتمد على بعضها البعض ، من أجل
استمرار ازدهار اقتصادياتها . ولا بد لنا أن نعرب عن قلقنا العميق فيما يتعلق بالافتقار الى
احراز تقدم مفيد نحو تحقيق الهدف العاجل لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر استجابة
لحاجات الدول النامية والدول الصناعية على السواء .

ولقد كنا نأمل فى أن الغريزة الانسانية فى البقاء والمصلحة المشتركة من أجل رخاء الأجيال
الحالية والمستقبلية ، سوف تؤدى الى دافع قوى يحث زعماء العالم على التغلب على خلافاتهم وحل
التناقضات بين مصالحهم الذاتية ومصالحهم المشتركة .

الا أنه رغم الجهود الحميدة للأمم المتحدة والمؤتمرات العديدة التي عقدت بين البلدان
المتقدمة والبلدان النامية بشأن مسألة تحقيق الاصلاحات الهامة فى النظام الاقتصادى العالمى

الحالي ، لا يزال أمامنا شوط كبير ينبغي أن نقطعه . والواقع أن البلدان النامية لم يسمح لها إلا بأمل بسيط للهروب من الفقر والمجاعة والبؤس الانساني الذي ينتشر في أجزاء عديدة من العالم النامي .

ان آمالنا قد تحطمت أيضا نتيجة لاختلاف المجتمع الدولي في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن المشاكل الاقتصادية في الشهر الماضي في الموافقة على الأمور الأولية مثل : جدول أعمال واجراءات المفاوضات الاقتصادية الشاملة في المستقبل .

وبالطبع فان وفد بلادى لا تساوره أية أوهاام فيما يتعلق بالعقبات العديدة التي ينبغي علينا التغلب عليها قبل تحقيق الهدف النهائي لاعادة هيكلة نظامنا الاقتصادي الدولي . ان الطريق الى نظام اقتصادى عالمي جديد ، محفوف بالتعقيد والمشاكل الخطيرة . ان البلدان الصناعية ذاتها تعاني من كساد اقتصادى خطير نشأ أولا عن تصاعد أسعار البترول . ان هذه الدول قد أصابها التضخم وانخفاض الطلب على أسواقها ، مما زاد مشاكل البطالة فيها .

وفي ظل هذه الظروف ، من المتوقع أن تهتم الدول الصناعية برخائها الاقتصادي وأن يفريها ما يبدو أنه فوائد جذابة ناجمة عن الحد من الواردات من البلدان النامية في محاولة لحماية صناعاتها الداخلية التي أصابها الكساد ضد المنافسة الأجنبية .

وينبغي أن نتذكر رغم ذلك ، أن المشاكل الاقتصادية العالمية الراهنة لها أثر قاسم بدرجة أكبر على الاقتصاديات الهشة والفتية للعالم الثالث . ان البطالة في البلدان النامية قد انتشرت ، واقتربت هذه البلدان من أبعاد أزمة تهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه الدول الفتية . ان البطالة تتزايد نتيجة لبطء النمو الاقتصادي في معظم دول العالم الثالث ، كما يتصاعد عدد الوظائف التي يجب توفيرها بقدر يفوق كثيرا المعدل البطيء للنمو الاقتصادي في هذه البلدان .

ان معظم بلدان العالم الثالث مثل بلدى ، تعتمد اعتمادا كبيرا على المواد الأولية من أجل عائدات صادراتها . وفي معظم الحالات ، فان البلدان النامية تصدر قدر محدودا من المواد الأولية ونتيجة لذلك فان تذبذبات الأسعار في أسواق السلع العالمية لها أثر بالغ الضرر على اقتصاديات هذه البلدان .

ويعتقد وفدي أنه من الأهمية بمكان من أجل البقاء الاقتصادي للبلدان النامية ، أن تقدم لهذه البلدان كل معونة ممكنة لمساعدتها على الحصول على الطاقة الضرورية لتصنيع المزيد من المواد الأولية التي تنتجها حتى يمكن خلق فرص جديدة للعمالة فيها ومن أجل دعم قيمة صادراتها ، ومن ثم مساعدتها على توسيع قواعدها الاقتصادية وخفض تعرضها لخطر تقلبات الأسواق الدولية .

انني على اقتناع بأن برنامجا متفقا عليه دوليا للنقل التدريجي للصناعات التجهيزية السـ
الدول النامية ، ينبغي ان يعود بالفائدة على الدول الصناعية كذلك لأنه ذو فائدة نتيجة لوضع
الصناعات التجهيزية قريبة من مصدر المواد الأولية ، ومن ثم فانه يؤدي الى خفض كبير في تكاليف
الشحن التي تواجهها الدول النامية في تصدير هذه المواد ، ان تنقل بقيمة منخفضة ، وهذا
التدابير تتطلب بعض التنازلات من الدول الصناعية .

وحتى اذا كان برنامج النقل هذا يمكن ان نقبله وأن يؤيد من جانب جميع دول العالم ،
فان البلدان النامية سوف تأخذ بعض الوقت للحصول على القدرة الضرورية لتشغيل جزء كبير من
موادها الأولية . واعترافا بهذه الحقيقة ، فان وفد بلادى يعتبر أن اتخاذ خطوات ايجابية أمر
له أهمية بالغة من أجل وضع جهاز لتحديد الأسعار العادلة وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع
وكذلك العودة بالفائدة على منتجي السلع .

وأود أن اعترف كذلك بأن خطوة صغيرة قد قطعناها على الطريق الصحيح تحت رعاية
مؤتمر التنمية والتجارة للأمم المتحدة وأن القليل من السلع مثل السكر ، والقصدير ، والبن . . الخ قد
غطته الاتفاقيات الدولية . ولكن هذه صيحة ارددها أعرب بها عن حاجتنا لبرام مبرك لاتفاقيات
دولية شاملة يمكن ان تكفل اسعارا مجزية أكثر استقرارا ، وبعض الثبات لمنتجي السلع . ونحن
نعتمد أن ذلك سوف يساعد الدول النامية على الحفاظ على مكاسبها من العملات الاجنبية ويسهل
تخطيطها الضريبي وادارتها الاقتصادية .

وبالاضافة الى ذلك فان الهوة الآخذة في الاتساع بين أسعار الصادرات من السلع من
البلدان النامية وتكاليف السلع المصنعة المستوردة ، كانت هي العامل الرئيسي في تدهور العجز
في الميزان التجارى ، الذى يمر به عدد متزايد من بلدان العالم الثالث . ان مقتضيات العدالة
تتطلب أن توضع علاقات التجارة الدولية بين الشمال والجنوب على أساس أكثر عدلا ومساواة .

ان وفد بلادى يعتقد أن المجتمع الدولي ككل ، بغض النظر عن نظامه الاقتصادي أو السياسي
ينبغي أن يسهم بدرجة كبيرة في الجهود العالمية من أجل اعادة هيكلة نظام اقتصادى عالمي
جديد . ان الآثار المترتبة على النظام الحالي وانتشار الجوع وسوء التغذية ، تؤثر على مناطق
معينة من البلدان النامية وهي قاسية وسريعة وتثير اليأس في قلوب البشر لكي ينزلق الى الاكتفاء

بتوجيه اللوم لتاريخنا الماضي عن قيام مشاكلنا الحالية . ان ما نحتاجه الآن هو تحليل لمسأوء الاستعمار الماضية وغيره من أشكال الاستغلال . ولكن ينبغي وضع برنامج متناسق لتحاشي الخطر الفعلي لانتشار المجاعة على نطاق واسع والتي يمكن ان تعم عددا كبيرا من شعوب بلدان العالم الثالث .

ان نظام بريتون وودز النقدي الدولي لعام ١٩٤٤ ، كان يهدف الى خدمة الاحتياجات والظروف السياسية التي كانت تسود العالم في ذلك الوقت . ومنذ ذلك الحين ، فان خريطة العالم السياسية قد تغيرت تغييرا كبيرا ، كما أن المشاكل الاقتصادية قد اصبحت في المقدمة . ان وفد بلادى يعتقد اعتقادا راسخا ان هناك حاجة ماسة وعاجلة لاعادة هيكلة النظام النقدي الدولي وتشكيله بحيث يعترف بالظروف الخاصة للبلدان النامية . ان قدرا اكبر من الاستقرار في اسعار الصرف الدولية ، امر ضرورى اذا أردنا لاقتصاديات العالم الثالث التي تعتمد كثيرا على العملات الاجنبية وعلى صادرات السلع الاولية ، أن تحمى من الآثار الضارة للتذبذبات الواسعة لها .

ان محنة كثير من الدول النامية غير المنتجة للنفط مثل دولتي ، هي أن هذه الدول قد أصابها اليأس عند ما رأات ان مشروعات التنمية الهامة ينبغي ان توضع في المؤخرة أو أن يتخلى عنها تماما نظرا للضغط الكبير لأسعار الطاقة . ومن الضرورى لبقاء اقتصادياتنا نحن البلدان النامية ، أن نستطيع الحصول على قدر ملائم من الأموال الميسرة للحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي ولكي نتغلب على العجز في ميزان المدفوعات وعلى العبء الثقيل لخدمة الديون . لقد أصبح من الواضح أن ازمة الطاقة الراهنة باقية وانها سوف تسوء أكثر من ذلك بدلا من أن تتحسن في المستقبل القريب . وأود أن اقول ان اية تغييرات في أسعار البترول تؤثر على هيكل اقتصاديات الدول المستوردة له .

ومن ثم فان أى عدم استقرار في امدادات البترول ، تكون له آثاره على الاستقرار في جميع اقتصاديات العالم ، ويؤدى الى تلك الظروف التي نكب بها اقتصاد العالم اليوم .

ان وفد بلادى يشعر بأن هناك حاجة للحفاظ على الطاقة ، وكذلك زيادة جهود استغلال وتنمية مصادر جديدة ومتجددة للطاقة . واننا نتطلع باهتمام الى مؤتمر الامم المتحدة القادم لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

وان انتقل الآن الى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، فانه يسعدنا ان نلاحظ أن هذا المؤتمر القانوني المعقد الذي يسعى الى تنظيم أنشطة البشر على ثلثي هذا الكوكب قد وصل بحق الى مراحلته النهائية .

وانا كان علينا أن نحدد أحد أهم المظاهر لهذه الاتفاقية القادمة بالنسبة لسوازيلند ، فانه يتمثل في المواد المتعلقة بحق الوصول الى ومن البحر وحرية العبور للدول غير الساحلية . واننا نرى أن النص الراهن المتعلق بالمعاملة العادلة للموانئ البحرية ، ينبغي أن يعدل بالنسبة الى السفن التي ترفع أعلام الدول غير الساحلية يمكن ان تتمتع بمعاملة الدولة الأكثر رعاية أو القومية ايها أفضل في الموانئ البحرية التي تستخدم لأغراض الوصول الى ومن البحر . كما أن النص الراهن للجرف القاري مازال غير مرض لنا ويعتبر بمثابة تحايل على مفهوم التراث المشترك للإنسانية والذي هو محدود أصلا في نطاقه نتيجة لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بمائتي ميل . اننا نعتقد أن تحقيق التوازن ولو جزئيا ، أمر ممكن اذا اتخذت الخطوات القادمة خطوات ايجابية من قبل جميع المشاركين للنص في اعلان على العناصر الاساسية التي تحدد الاقتراح الخاص بصندوق التراث المشترك .

واننا على يقين من أن المجتمع الدولي سوف يواصل اظهار الارادة السياسية وحسن النية في الدورة القادمة لابرام اتفاقية سوف تحظى باحترام عالمي وبالذات . وأود أن اختتم كلمتي ، بالاعراب عن أملتي في أن هذه الجمعية الموقرة سوف تجعل من الممكن تناول كثير من المشاكل العاجلة بطريقة ايجابية وبناءة ، تلك المشاكل التي تواجه البشر في هذا العقد . فلنبن الجسور لسد الفجوة التي خلقتها المصالح المتباينة المتعارضة حتى يمكن للحرية والوحدة والمساواة بين البشر والرخاء والعدالة ، أن تسود في شتى أرجاء العالم .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة أود أن اشكر صاحب السمو

ماباندلا دلاميني رئيس الوزراء ووزير خارجية مملكة سوازيلند على البيان الهام الذي أدلى به . وأود أيضا ان اشكره شخصيا على الكلمات الطيبة التي وجهها لبلادي ولي شخصيا .

اصطحب الأمير ماباندلا دلاميني ، رئيس الوزراء ووزير خارجية مملكة سوازيلند الى خارج

قاعة الجمعية العامة .

مواصلة نظر البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

السيد غوسي (مالطة) (الكلمة بالانكليزية) : في العام الماضي وفي هذه الجمعية ، أعربت عن عدم الارتياح للسحب القائمة التي تفطى الأفق الدولي ، ووجهت تحذيرا مبكرا من أن هناك جولة جديدة في تزايد وجود الأسلحة الفتاكة . ان مخاوف الأمم التي كانت مالطة تشعر بها ، قد تحولت الى حقائق قائمة اليوم .

ان هناك مشاكل قد قيمة أصبحت أكثر تعقدا وظهرت مشاكل جديدة . ان العالم السياسي يتصرف بطريقة غير رشيدة قائمة على المغامرة والتدخل والتعرض بصلف للدول على المسرح الدولي ، كما أن الاختيارات العسكرية تطبق على مشاكل ذات طبيعة سياسية بحتة . وهنا على الأقل نتفق على أن أسس السلام في خطر داهم وأنه من الضروري أن نعطي دفعة جديدة لجهودنا لوقف نكساتنا ولتغيير اتجاهنا حتى نسير الى الأمام .

لقد أعربنا عن نفس الاعتراضات ربما بكلمات مختلفة وبتأكيد مختلف أثناء الخمسة والثلاثين عاما الماضية . ان طرقنا ومناهجنا لم تتغير كثيرا . لقد كانت لنا تطلعات كثيرة في مناقشاتنا ولكن العناصر السلبية تتغلب على مكاسبنا الجماعية المعقولة .

ومازال أطراف كل تحالف عسكري ماضيين في اتهام أطراف التحالفات الأخرى . وعلى سبيل المثال ، فان الاضافة الوحيدة ذات الشأن لبياناتنا المتكررة بشأن نزع السلاح ، قد فرضتها في الغالب منظومات الأسلحة الجديدة التي عملوا على انتاجها ، فيما بين كل دورة وأخرى للجمعية . هذه هي نتيجة التزامهم بما يكاد يشبه الطقوس التي لا معنى لها والالتزام الكلامي " بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة " . وفي الواقع كما جاء في دراسة الأمانة العامة عن الأسلحة النووية ، فان الدول الكبرى تتلاعب بما ينطوي على خطر داهم يهدد مجتمع البشر ، كما أوضحت الدراسات الأخيرة التي جرت في بريطانيا أن خمسين في المائة ممن سئلوا تنبأوا بانلاع الحرب النووية أثناء حياة الجيل الحالي .

الي متى يمكن أن يتغلب الأمل على الانجازات الضحلة ؟ ألم تقدر الدول الكبرى أن كل اجراء تتخذه له آثار عالمية ويتطلب استجابة ورد فعل من الطرف الآخر ؟ . نظرا لأن الانفراج

يعتبر هشا ، فما هو السبب في هذه القفزات الهائلة التي يقوم بها طرف والمؤدية الى ابادة جميع المحاولات الدؤوية لتحقيق التقدم الذى أحرز فيما مضى بضربة واحدة ؟ هل يجوز أن يكون هناك انعدام رؤية وانعدام اتصال في العالم اليوم ؟ .

اننا لا نفتقر الى الوسائل . ان ميثاق الأمم المتحدة هو نبراسنا وهدفنا ، ومنظمتنا هي الوسيلة التي أتاحت لنا لتحقيق أهدافنا . ان ما نفتقر اليه هو الارادة في استخدام مؤسساتها واستخدامها بفاعلية ، وبعد الارادة السياسية فان ما نفتقر اليه هو الوقت الذى يمر بسرعة . ان السيد سليم أحمد سليم الرئيس السابق للجمعية ، قد خلف لنا تركة لا تززع من الوضوح والفهم اللذين أبداهما باستعراض أراء الجمعية خلال اثني عشر شهرا مبرزا بموضوعية المشاكل الأساسية التي نواجهها .

وبالمثل ، فان الأمين العام قد ساعدنا - مرة أخرى - على تركيز الانتباه على المشاكل الأساسية التي نواجهها ، وذلك في تقريره السنوى الموجز والمحلل للمشاكل والذي يذكرنا - لأننا في حاجة الى من يذكرنا - بأن منظمتنا انما وجدت لكي تخدم المجتمع الدولي بالقدر الذى يلجأ به جميع الأعضاء الى خدمتها في الاضطلاع بواجباتنا كممثلين لشعوب الأمم المتحدة . ان رئيس هذه الجمعية يواجه الآن تحدى الرئاسة في الأشهر العصبية المقبلة . ان بلادى وأنا شخصيا نرحب بانتخابكم - ياسيدى الرئيس - ففيه اشارة بصفاتكم الشخصية وبالذور الهام الذى تلعبه بلادكم في المرحلة الحالية للعلاقات الدولية . وانني على ثقة من أن خبرتكم وتفانيكم سوف يخدمان أعمالنا الى أقصى حد .

ومما يميز دفعة بلادكم للتنمية الاقتصادية أنه في أقل من عقد ، فان الجهود الحقيقية التي تبذلها مجموعة صغيرة من الخبراء الصناعيين الذين أرسلتهم جمهورية المانيا الاتحادية الى مالطة ، هي جهود ناجحة للغاية ، حتى أنني سعيد ان أقرر أن بلادكم هي الدولة الصناعية الوحيدة التي تقيم معها مالطة ميزانا تجاريا متوازنا حيث تتحقق مشاركة ذات فائدة بين التكنولوجيا الألمانية والعمالة المالطية المدربة .

ان هذا يعتبر نموذجا للعلاقات الودية بين دولتين ، والمستوحاة من تاريخنا ، والتي تميز السياسة الخارجية الجديدة لمالطة ، وتعتبر أساسا ناجحا لآمال مالطة في المستقبل مع

جميع الدول الأخرى . ولذلك ، فإنه يعد ونا الأمل في أن هذه الدورة سوف تسفر عن نتائج ايجابية مماثلة تحت رئاستكم .

وكما ذكر آخرون ، فإن أماننا عنصرين أساسيين لمنجزاتنا . الأول ، هو قصة زهابوى الطويلة التي انتهت بما رحبنا به من انجاز عظيم بعد زمن طويل .

وحتى هذا الانجاز ، فإنه يذكرنا بالشعور بالاحباط المستمر فيما يتعلق بنا ميبيا وبالجمالية غير الطبيعية للفصل العنصرى الذى تمارسه جنوب افريقيا وكأنه سياسة لحكومة وطنية ، والذى يثير بصفة مستمرة ضمير الانسان في فترة من التاريخ تعتبر كرامة الانسان والعدالة الاجتماعية والتناسق العنصرى أبرز ما يميز العصر الحديث .

ان الانجاز الثانى ، هو التقدم المحرز في مجال مؤتمر قانون البحار الذى طال أمده ، رغم أننا نرحب به أيما كان ، لا يحجب رؤية وفد بلادى لما انتهت اليه توقعاتنا الأصلية التي كنا نعتقد أنها سوف تبرز من مفهوم الميراث المشترك للبشرية .

وأثناء مناقشاتنا ، فإن مناطق واسعة وغنية من قاع المحيطات تبدو وكأنها تقع تحت الولاية الوطنية مما يفيد عددا محدودا من الدول الفنية على حساب المجتمع الدولي ككل . ان المنطقة الدولية التي فكرنا فيها من قبل قد قلت مساحتها نتيجة لذلك .

ان موارد المنطقة الدولية تحتاج — بالإضافة الى هذا — الى تكنولوجيا متطورة والى رأس مال كبير لاكتشافها واستخدامها ، وهذا متاح لعدد محدود من الدول . ان لدينا الآن شكوكا كبيرة في المزايا المالية التي سوف تعود على المجتمع الدولي ككل وخاصة على الدول النامية من استخدام هذه الموارد .

ولذلك ، وفيما عدنا استعدادنا لاستضافة الهيئة الدولية المقترحة لقاع البحار ، فإن آمال مالطة في عام ١٩٦٨ قد ضعفت سنة ١٩٨٠ . والنزاعات التي قد تنشأ في المستقبل بسبب الأحكام غير المحددة في الاتفاقية المقترحة سوف تكون جنة بالنسبة للمحامين الدوليين وكابوسا بالنسبة للقادة الوطنيين .

ان هناك علامات تشاؤم تبرز فعلا . فحتى باستثناء المشاريع الوطنية المتعلقة بالتعديين في قاع البحار في دولة ما ، فهناك دول ترفض نظاما الزاميا لاستغلال قاع البحار أو حتى أن تضمن

النزاعات القائمة في الاجراءات التي ينبغي أن تطبق بالنسبة للنزاعات المستقبلية من نفس النوع .
 ان هذه النزاعات نظرية ولكنها تتصامم عند الممارسة ، وهي تستخدم لصالح القوى ضد الضعيف .
 ومع تقدم التكنولوجيا وندرة موارد الطاقة والمواد المعدنية ، وتصاعد الأسعار ، فإن
 الاكتشاف بعيدا عن الشواطئ مرتبط بزيادة المحاولات والاهتمام بالمنافسة . ان الدول القوية
 المتقدمة تكنولوجيا التي تواجه المحيطات تستخرج الموارد في الوقت الراهن فعلا من عشرات المواقع
 بعيدة عن الشواطئ بمئات الأميال . وقد منعت مالطة بالقوة من القيام بعملية واحدة في منطقة
 تبعد حوالي ٥٠ ميلا من الشاطئ .

ان الحق المعترف به لاكتشاف واستغلال الموارد الطبيعية ، قد أصبح يشكل الآن حاجة
 ملحة لجميع الدول ، وبصفة خاصة للدول النامية التي تعتمد على واردات الطاقة وتواجه التزايد
 المستمر للنفقات .

ولقد تم التأكيد على ذلك - على سبيل المثال - من قبل رئيس منظمة الوحدة الافريقية
 في بيانه الذي ألقاه أمام هذه الجمعية في ٢٤ أيلول / سبتمبر ، وقد أشير اليه أيضا في بيان وزير
 خارجية الاتحاد السوفياتي الذي ألقاه في اليوم الأسبق ، كما أكد عليه من قبل ممثل أحدث دولة
 عضو في الأمم المتحدة وهي سانت فنسنت وجزر غرينادين .

اننا نهنيء هذه الدولة مرة أخرى ، ليس فقط على قبول عضويتها في الأمم المتحدة التي
 شاركنا في طلبها ، ولكن أيضا للبيان المستنير الذي أدلت به كدولة جزرية نامية بشأن أهمية الموارد
 الواقعة بعيدا عن الشواطئ وعلى حدود خط الوسط على الحدود بين الدول المتقابلة بالنسبة
 للبحر الاقليمي والمنطقة الاقتصادية في المناطق المعترف بها دوليا .

ان هذه الحقوق قد ذكرت في قرارات عديدة مقترحة من الدول النامية ، واعترف بها القانون الدولي والعرف الدولي الحالي .

ولكن مواقف وتفسير بعض الدول في مختلف المناطق فيما يتعلق بتلك الحقوق والمسائل القانونية تختلف الى حد كبير . ففي بعض المجالات كانت هناك مواجهة مسلحة في الشهر الماضي وحده في افريقيا وامريكا اللاتينية وفي البحر الأبيض المتوسط . وقد تعرضت مالطة لهذه المواجهة في البحر الأبيض المتوسط ، وتأثرت باجراءات اتخذتها ضدها دولة تعلن انها أفضل صديق لمالطة .

ولن أكرر جميع تفاصيل ذلك الحادث ، لأن الموضوع معروض على مجلس الأمن ، وسأذكر فقط اننا أمضينا ثماني سنوات في مفاوضات مضجرة ومكلفة مع ليبيا دون نتيجة . ان ليبيا أجلت لمدة أربع سنوات التصديق على اتفاق توصلنا اليه بعد مفاوضات صعبة يقضي باحالة الأمر الى القضاء في الاطار القانوني .

وفي مواجهة تلك الأساليب المعوقة ، فان مالطة بناء على نصيحة بعض الدول الصديقة التي استشرناها مقدما ، قررت السماح بعمليات الاستكشاف في خلد الوسط الذي يفصل بين ليبيا ومالطة . ودون أي سبب ، فان ليبيا أرسلت قوات بحرية ولطالبت بوقف تلك الأنشطة المشروعة والسلمية ، الحيوية بالنسبة لحياة مالطة الاقتصادية ، واعتبرت ان تلك العمليات تدور في " منلقة متنازع عليها " .

ان ليبيا أو أية دولة أخرى ، ليس بوسعها ان تطبق معيارين . فلما انها استغلت موارد في نصفها الواقع على الخلد الوسط فانها لا يمكن أن تتكر على مالطة حقها في ممارسة نفس هذا الحق باستخدام القوة لمنعنا من ممارسة أنشطتنا المشروعة في نصفنا الواقع على الخلد الفاصل بيننا . وفي تلك الحالة التي أثارته ليبيا ، فان الأسلوب المحمود الوحيد الذي يمكننا اللجوء اليه كبلد محب للسلم وبعد فشل جميع جهود المساعي الحميدة ، هو السعي الى حماية مجلس الأمن بسد لا من مواجهة التهديد بالتهديد المضاد .

وكما أوضح السيد الموقر الأمين العام ، وكما بيّنت التجربة ، فاننا نشعر بأن مجلس الأمن يجب ان يستخدم كملجأ أخير عندما تخرج الأمور عن لوعنا . اننا نعتقد بقوة ان مجلس الأمن يضمن السلم والأمن الدولي ، وبالتالي لا نعتقد انه يجب أن يتوانى في اتخاذ أى اجراء ازاء انتهائك

للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . ولا يمكن أن تكون هناك مدونتان للسلوك الدولي واحدة للقوى والأخرى للضعيف . وكما قال وزير خارجية فرنسا في حديثه للجمعية العامة " عند ما ينتهك القانون ، فان الصمت يعتبر من قبيل التواطؤ " . (A/35/PV.8, P.57)

ونحن نعلم - وهناك دليل واضح على ذلك - ان ما قامت به ليبيا ليس هو العمل الوحيد ، بل انه سوف يحدث في المستقبل كما كان الحال في الماضي . ولهذا ، فان على مجلس الأمن أن يحدد مدونة مناسبة للسلوك تدين خرق السلام ، ويجب ان يضمن عدم تكرار مثل تلك الانتهاكات . ان اتفاقية قانون البحار المقترحة تباعد بعض القواعد ، ولكنها لا تحظر الممارسات الدولية الحالية . ان المادة ٨٣ فقرة (٣) تنص على انه الى حين الوصول الى اتفاق :

" فان الدول المعنية بروح من الفهم والتعاون سوف تبذل جميع الجهود

للدخول في تدابير مؤقتة ذات طبيعة عملية ، وخلال تلك الفترة الانتقالية فان تلك التدابير لا يجب أن تؤثر أو تعوق الوصول الى التحديد النهائي للحدود ."

ان مالطة في سعيها للوصول الى اتفاقية ، قد واجهت الأساليب المعوقة التي اتبعتها ليبيا ، وقد قدمت اقتراحات عملية . وحتى هذه اللحظة الراهنة ، فان الاجابة الوحيدة التي قدمتها ليبيا كانت الصمت .

ان بلدا غنيا ومسلحا بدرجة كثيفة قد حاول بطريقة واعية أو غير واعية أن يخلق الحقن المشروعة لبلد صغير غير مسلح ، ومن ثم اعاقا امكانياته الداخلية للتنمية الاقتصادية ، ونحن لن نقبل ذلك أيا كان مصدر تلك الأعمال ، وان المجتمع الدولي وبصفة خاصة من خلال مجلس الأمن لا يمكنه أن يوافق على ذلك .

هذه هي القضية الوحيدة ، وهي قضية حيوية بالنسبة لمالطة ، وربما تكون غير هامة بالنسبة لليبيا . هذه هي القضية الوحيدة التي تسيء الى العلاقات بين البلدين . ان الاتجاه الاستفزازي غير القانوني الذي اتبعته ليبيا لا يمكن الا أن يؤثر بطريقة سلبية على صالح التعاون في البحر المتوسط وتخفيف التوتر فيه ، والتي تزعم ليبيا أنها تعمل من أجلهما .

وفي الماضي ، فلقد أتاحت لي الفرصة للاشادة بتفهم ليبيا ، واليوم فلا خيار لديّ إلا أن أدعو لتغيير الاتجاه الحالي لكي تتواصل علاقات الصداقة بين البلدين ، وحتى تزول تلك الشكوك

الحالية والقلق . وهذا أقل ما يمكن أن نتوقعه من دولة وقفت بجانبنا في الظروف العصيبة في الماضي .

وعلى ذلك ، فانه يؤسفني انه في حديثه يوم الاثنين ، فان ممثل ليبيا الموقر عند ما استعرض مشاكل البحر المتوسط لم يجد من المناسب ان يتعرض للنزاع بين بلده وبلدى . كما لو أن ذلك النزاع - الذى يمثل أهمية حيوية لمالطة - ليست له أهمية بالنسبة لبلده . ان مجلس الأمن قد علّق بحث شكوى مالطة حتى يعطي ليبيا الوقت لدراسة الأمر . وحتى الآن فان ليبيا لم تقدم أية اجابة مناسبة ، اللهم الا قولها المكتوب :

أولا ، ان الموضوع هو أمر فني ومعقد ، ولا يمكن أن يسوى بين يوم وليلة . ثانيا ، ان قانون البحار لم يحل مسألة تعيين الحدود . ثالثا ، ان ليبيا مستعدة للذهاب الى محكمة العدل الدولية . رابعا ، ان ليبيا لا يمكن ان تستخدم القوة ضد مالطة . خامسا ، ان المنطقة محل نزاع ، ولذلك فان مالطة لا يمكنها أن تنفذ أنشطة في تلك المنطقة الى حين تعيين الخلل الفاصل بين الحدود . وعلى تلك النقاط أود أن أرد بايجاز على النحو التالي :

أولا ، ان مرور ثمانية أعوام من الجهد الدؤوب والصبور " لا يمكن أن يعتبر محاولة لتسوية المشكلة بين يوم وليلة " . وعلى أية حال ، اذا كان مؤتمر الشعب الليبي قد تمكن من التصديق على مسألة دستورية وسياسية معقدة مثل الوحدة مع الجمهورية العربية السورية خلال بضعة أسابيع ، فاني أشعر بأنه من المبرر أن اسأله لماذا كانت فترة أربع سنوات غير كافية للتصديق على مسألة بسيطة مثل الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها بين ليبيا وحكومة مالطة ؟ .

ثانيا ، انه من الصحيح ان مؤتمر قانون البحار لم يتم عمله بما في ذلك مسألة تعيين الحدود ، ولكن العالم لم يتوقف أثناء استمرار عمل مؤتمر قانون البحار ، فلا ليبيا أو أى بلد آخر قد أوقف عمليات الاستكشاف . ان الاتفاقية المقترحة لا تحل الممارسات الدولية الحالية ، كذلك فان أنشطة مالطة كانت متمشية مع متطلبات القانون الدولي . وبالإضافة الى ذلك كما أوضحت ، فان الاتفاقية المقترحة ترى الحاجة الى تدابير مؤقتة الى حين التوصل الى اتفاق نهائي .

ثالثا ، ان ليبيا تقول انها مستعدة للذهاب الى محكمة العدل الدولية . وقد جرى تأكيد

ذلك لنا مرات عديدة خلال السنوات الأربع الماضية . ولكن لم يتم القيام بعمل محدد في ذلك ،
 وثلث الاتفاقية التي تم التفاوض بشأنها دون تصديق من ليبيا .
 رابعا ، ان ليبيا تقول انها لم تستخدم القوة ضد مالطة ، وانها لا تتوى أن تفعل ذلك .
 وبالنسبة لهذه النقطة الأساسية ، فاني أنوي الرد ببعض الافاضة .
 من الصحيح انه لم تهبط أية قوات أجنبية في مالطة ، رغم أننا رأينا انه من قبيل الحذر
 ان نتخذ تدابير احتياطية ، ولكن كما سوف يقدر ممثل ليبيا الموقر وفي ضوء التجربة الحالية التي
 حقق فيها بلده استغلال ٣٠ بعرا من النفط في البحر ، فان عملية التنقيب المكلفة لا يتم ايقافها
 لوعا الى حين اعتبار ان عملية الاستكشاف قد اكتملت . والحقيقة ان عملية التنقيب الوحيدة التي
 قامت بها مالطة هي داخل نصفها من الخلل الفاصل ، وقد اضلرت للتوقف تحت تهديد الوحدات
 البحرية الليبية المسلحة التي صوتت مدافعها ضد المواطنين العزل والمعدات المكلفة .
 ان " التلكس " الذي أرسله وزير النفط الليبي في ٢٠ آب / اغسطس ١٩٨٠ الى قبلان
 الرصيف النفطي البحري أوضح ما يلي :

" اننا نحذركم بهذا ان على شركتكم ان تمتنع فورا عن القيام بأية عمليات للحفر ،
 وأن تسحب الحفّار وتغادر المنطقة والا فان الجماهيرية مضطرة الى أن تمنع شركتكم من
 القيام بذلك العمل باستخدام جميع الوسائل بما في ذلك القوة على اساس ان ما تقوم به
 شركتكم هو عمل عدائي ضد دولة ذات سيادة " .

ولدنى كذلك صور للسفينة الحربية الليبية برقمها ، قام بالتقاطها موظفون في حكومة مالطة من الرصيف الذى هدده السفينة الحربية الليبية ، والتي شهدها مواطنون من بلدان أخرى . وهذه الصورة تبين الاحداث الجغرافية والتاريخ ووقت التقاط صورة الحادثة .

وليس من شك في أن القوة قد استخدمت ، ومازال هناك تهديد باستخدامها . فالرصيف البحرى لم يترك المنطقة بمشيئة العاملين فيه كما ان أى رصيف آخر في المستقبل سيحتاج اما الى الحماية المسلحة أو الى ضمان من جانب ليبيا بعدم تهديده ، ونحن نفضل البديل الأخير . النقطة الخامسة والأخيرة ، هي ادعاء ليبيا بأن هذه المنطقة موضع نزاع .

ولكن حتى يكون النزاع حقيقيا وليس مجرد ذريعة ، فانه لا بد من أن يكون له أساس . وفي حالة ليبيا فانه ليست هناك حقوق تاريخية ولا معايير جغرافية ولا سند من القانون أو المؤسسات الدولية الحالية لادعاء ليبيا الذى لا أساس له . ان ليبيا نفسها لا تقتنع بحججها ، ولذلك فانها قد أخفقت في تنفيذ التزامها بالذهاب الى محكمة العدل الدولية رغم أن مالطة كانت مستعدة لعمل ذلك منذ البداية .

ان اسهامنا الأخير من أجل التوصل الى حل منصف ، كان هو الخطوة الأمانة وغير العادية باعلاننا مقدما بأن أى أنشطة تنفذها مالطة سوف تكون في صالح ليبيا اذا ما اتخذت محكمة العدل قرارا في صالح ليبيا . ولكن ليبيا ظلت صماء بشكل فريد تجاه جميع المحاولات باستثناء الأساليب التي تؤدى الى شلل مالطة تماما .

ومع ذلك ، فان ذلك يتعلق بالماضي . ولكن رغم النكسة الباهظة التي أصابت مالطة ، فاننا نوجه أنظارنا الآن نحو المستقبل . ولقد انحصرت القضية في الوقت الراهن في نقطتين ، واسمحوا لي بأن اطرح الآن سؤالين محددتين على مندوب ليبيا .

أولا ، هل هو مستعد لأن يلزم بلده رسميا بالذهاب الى محكمة العدل الدولية هذا العام ؟

ثانيا ، هل هو مستعد علنا ورسميا بأن يقر أمام هذه الجمعية أو بأية طريقة مناسبة أخرى أن بلده لن يستخدم القوة في المستقبل ضد أنشطة التنقيب السلمية التي تقوم بها مالطة بموجب

القانون والممارسات الدولية الجارية في جانبها من خط الوسط ، وبموجب التزام رئيس وزراء بلادنا ، ودون تأشير على ادعاءات أي طرف الى حين تحديد خط الفصل سواء بموجب اتفاقية أو بأية عملية قانونية تطبيقاً للأحكام المتعلقة بذلك في القانون المقترح لاتفاقية البحار ؟ .

اذا كان المندوب الموقر يرى تقديم اجابة قاطعة على هذين السؤالين ، فان العالم كله سوف يتمكن من أن يحدد ما اذا كانت ادعاءات ليبيا بالصدقة تجاه استقلال مالطة ورخائها ، لها مضمون عملي ، وسوف يتمكن مجلس الأمن حينئذ من الاسترشاد بذلك بالطريقة المناسبة . وفي هذا الصدد ، فانه يسعدني الاعراب عن تقدير بلادى للفهم الذى أبدته الحكومة الايطالية ، كما ظهر ذلك في البيان الذى ألقاه وزير خارجية ايطاليا في الثالث والعشرين من أيلول / سبتمبر . ولقد كان ذلك هو النتيجة النهائية لسلسلة طويلة من المفاوضات تم انهاءها أخيراً بنجاح ، وذلك مثل جديد على التطور الايجابي للتاريخ . ونحن نتفاوض بشأن أساليب مماثلة مع عدد من بلدان البحر الابيض المتوسط الأخرى ، ولقد نجحت جهودنا مع يوغوسلافيا والصديقة وغير المنحازة . واننا مصررون على أن نحقق السلام في منطقة البحر الابيض المتوسط وتطوير التعاون المتزايد بين أوروبا والقارات المجاورة لها .

وعلى أساس تلك الأهداف فاننا ، مرة أخرى ، مضطرون الى أن نلاحظ بحزن متزايد ضالة التقدم السياسي بشأن نكبة الجزيرة الشقيقة قبرص ، والتي قبضت على مصيرها قوى أجنبية تجاهلت الحاجات الحقيقية لشعب الجزيرة الذى يعاني من جروح التقسيم الصناعي الذى جاء نتيجة أحداث عام ١٩٧٤ الثقيلة * .

ونتيجة لذلك فان الجهود التي واصلها الأمين العام قد حاولت الخروج من المأزق الاجرائي الذى أدى الى شلل المفاوضات بين مجتمع قبرص . ولكن يجب علينا ان نرى ما اذا كان التقدم الذى تسعى اليه حكومة قبرص والذى حث عليه المجتمع الدولي ، سوف يتحقق أم لا . ان مالطة تشجع التقدم الذى ظهر الآن وتأمل في انه ستكون هناك دفعة حركية للتقدم في المستقبل .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس ، السيد سليم (تونس) .

وليس هناك من يقلل من تعقد مشكلة الشرق الأوسط ، ولكن ذلك لا يدعو الى اغفال جوهر المشكلة الذى مازال قائما . ان شعب فلسطين مبعث عن تحقيق تطلعاته المشروعة رغم أن هذه التطلعات قد أصبحت الآن موضع الاعتراف من قبل المجتمع الدولي بصفة عامة . كما أن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة بطريقة مصطنعة من عملية المفاوضات ، رغم أن مستقبل شعبها هو أساس هذه المفاوضات .

ولقد قامت مالطة بدور بارز في اشارة وعي البلدان التي لم تشترك بطريقة جادة في الدعوة الى حل شامل لهذه المشكلة ، برفع صوتها ليس بين اصداقائها ولكن في أروقة مجلس اوروسا ، والكومنولث ، والمنظمة الاشتراكية الدولية .

ولذلك فاننا نرحب ببعثة التحقيق التي ارسلتها المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، ونشوق في ان الجهود المتضافرة التي تبذل عن طريق الأمم المتحدة سوف تؤدي الى علاج أخطأ الماضي والأساليب الأخيرة التي كانت سماتها الأساسية هي الاخفاق المحزن والكرهية التي أدت الى اثار النزاع من جديد . وفي نفس هذا السياق ، فاننا نشق في أن لبنان الصديق سوف يعفسي من معاناة جديدة ، وأن وضع القدس الشريف ، المدينة المقدسة ، سوف يحترم من الآن فصاعدا . ورغم هذه السحب السود التي تحلق فوق البحر الابيض المتوسط والتي تفذيها المناهج المتصارعة للدول الكبرى ، فان مالطة تتمسك بسياسة التحرر من الارتباطات العسكرية ، وفي نيتنا النص على هذه السياسة في دستورنا القومي وتسجيلها في اطار هذه المنظمة بموجب المادة ١٠٢ من الميثاق .

ولقد أعلننا أن جمهورية مالطة هي دولة محايدة تسعى الى السلام والأمن والتقدم الاجتماعي بين جميع الأمم ، عن طريق الالتزام بسياسة عدم الانحياز ورفض الاشتراك في أية تحالفات عسكرية ، وان هدفنا الدائم هو ان نسعى لان نزيد من قطاعات التعاون بين بلدان البحر الابيض المتوسط . ولقد أقمنا علاقات منتظمة مع جميع هذه البلدان وسعينا الى الجمع بينها استعدادا لاجتماع مؤتمر التعاون والأمن في اوروسا بمدينة مدريد ، والذي تعد بلدان البحر الابيض المتوسط المشتركة فيه أكثر عناصره حساسية .

ونحن نسعى الى جعل الحوار الذى بدأ بين جميع بلدان البحر الابيض المتوسط ، أكثر دواما وشمولا وأن يتسم بطابع عملي بحيث يمكنها من القيام بدور أفضل ، نظرا لأن قضايا البحر الابيض المتوسط يمكن مناقشتها مناقشة مجددة على أساس من المشاركة المناسبة لجميع البلدان المعنية . ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق تخفيف التوتر في هذه المنطقة الحساسة ، قبل ايجاد جهاز لتخطيط وتنفيذ البرامج المتفق عليها بين أكبر عدد من البلدان المعنية ، والا ، فان التوتر والتقسيم الحالي سوف يزدادان تدهورا ، ويصبح من الصعب تحقيق مفهوم تحويل منطقة البحر الابيض المتوسط الى منطقة سلام وتعاون .

ورغم ان مالطة بعيدة عن آسيا ، الا اننا نهتم بمشاكلها . ولقد راقبنا التطور الذى يتم في اطار منظمة شعوب جنوب شرقي آسيا ولكننا لاحظنا بقلق احداث كمبوتشيا وافغانستان . ونحن نؤمن بحق تقرير المصير للشعوب دون أى تدخل أجنبي .

ونحن نأسف لان تطلعات شعب كوريا من أجل اعادة توحيد بلاده سلميا لم تتحقق ، في حين ان القوات الأجنبية لاتزال موجودة في الجنوب ، وهذا رمز على انقسام البلد وعقبة أمام الحوار الخالص المفتوح من أجل اعادة التوحيد ، وقد حان الوقت لتوليد الدفعة الضرورية للتغلب تدريجيا على الانقسام الاقتصادى والادارى والسياسى الذى نتج بطريقة مصطنعة عن عداوات الماضى .

ان التطور الاخير في الاقليم ، يشكل قوة دافعة لاعادة توحيد البلاد . ومن الممكن اتخاذ مبادرات جديدة حتى يمكن التوصل الى اتفاق مرض لرغبات الشعب الكورى . ان حكم الاعداء الذى صدر في كوريا الجنوبية على زعيم المعارضة ، يمثل نكسة للتوقعات من أجل حوار شعبي ونحن نحث على عدم تنفيذ هذا الحكم الرجعي .

اننا نتابع عن كثب المناقشات الهادفة الى جعل المحيط الهندي منطقة سلام ونؤيد تماما تحقيق هذا الهدف ونعتقد أنه سيلقى دفعة كبرى اذا كان اقتراح مدغشقر بعقد مؤتمر قمة للدول والأطراف المعنية سيتم الاتفاق عليه في وقت مبكر وذلك دعما لنتائج الاجتماع المقرر عقده في كولومبو . وازا نظرنا الى التعاون الاقتصادي الدولي خلال الشهور الماضية ، فمن الطبيعي أن نلاحظ أن موضوعا واحدا يسود جميع المحادثات ، وهذا الموضوع مستفاد أساسا من نتائج الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي انتهت مؤخرا .

وبينما لم يكن من المتوقع التوصل الى التزامات محددة بشأن اصلاح هيكل اساسي ، كما في حالة الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، فقد أمكن التوصل الى نوع من الاتفاق . ان مثل هذا الاتفاق يمكن التوصل اليه بالنسبة الى اجراءات جولة المفاوضات الشاملة ، لأن ما يطلبه العالم النامي عن طريق هذه الاجراءات هو التزام كامل بالمفاوضات التي تستبعد حتى الآن جميع العناصر الهامة في الحوار بين الشمال والجنوب .

اننا مازلنا نواجه المشكلة الأصلية التي تتمثل في الافتقار الى الارادة السياسية . ان الدورة الاستثنائية قد أوضحت بشكل لم يسبق له مثيل المصدر الأساسي لافتقاد هذه الارادة السياسية . وفي الواقع فان عددا محدودا من البلدان يعتقد أن النظام الاقتصادي الدولي ، غير المنصف وغير العادل ، يمكن أن يتطور بطريقة جزئية عشوائية . ان أغلبية البلدان تلتزم الآن بمنهج أكثر شجاعة وأكثر شمولا . ومن المأمول أن القلة المترددة سوف توافق على الانضمام الى منهج مشترك يسمح ببدء المفاوضات الشاملة في وقت مبكر من العام القادم .

ان هذا يدعوني الى الرجوع الى الخطاب الافتتاحي للسيد السفير فون فيشمار ، والسبب بعض الملاحظات التي عبرت عنها في نفس هذه القاعة في العام الماضي . لقد تساءل السيد الرئيس بحق عما اذا كانت جميع الجهود قد بذلت للوصول الى اتفاق عام في الرأي ، وأشار الى ضخامة عملنا وضيق الوقت . وفي العام الماضي ، فقد تساءلت عما اذا كان من المستطاع بحث امكانية الوصول الى وسيلة لمعالجة قضية التوصل الى اتفاق عام في الرأي بسرعة أكثر وألا يكون هذا الاتفاق قائما على أساس تسييل من الموافقة تجعله خال من المضمون . ولقد شعرت أن عملية ضمان متابعة القرارات

التي يتم الوصول اليها بالاتفاق العام في الرأي يجب أن تتضمن استعراض التقدم في فترات مناسبة . انني أعتقد أنه من واجبنا أن نشجع المناهج المرنة والمتباينة تحت القيادة الحكيمة للرئيس هذا العام ، مما يضع أساسا مفيدا للمستقبل . وازا ما أمكننا تحسين نظام عملنا ، بمساعدة وخبرة الأمانة ، فاننا سنفيد جميعا ، وكذلك ستفيد منظمنا التي تحتاج الى دفعة جديدة .

وما لم يثبت أن المؤسسات العالمية والاقليمية قادرة على مواجهة التحديات التي تواجهها ، فان السياسة العالمية قد تتخذ اتجاها خطيرا متضاربا والعلامات على ذلك قائمة فعلا . وعلينا أن نعمل من أجل تجنب هذه التطورات .

وبينما نجتاز هذه المرحلة السوداء في العلاقات الدولية ، فمن الممكن أن نجد العزاء في الحقيقة الثابتة وهي أن أحلك الساعات تأتي قبل بزوغ الفجر . وفي هذه الدورة ، فاننا على الأقل قد ألقينا الضوء في تحليلنا محاولين اختراق هذا الظلام . والآن ، فان كلا منا عليه أن يعمل ، حسب امكانياته ومسؤوليته ، تجاه المجتمع الدولي . فاننا ما أخفقنا في ذلك ، فاننا جميعا سوف نخسر .

وفيما يتعلق بمالطة ، فانني أعتقد أنني قد أوضحت اعتقادنا العميق في هذه المنظمة واستعدادنا لخدمة أهدافها العليا .

ان مالطة قد تكون احدى البلدان الأصغر والأقل تسلحا من بين أعضاء الأمم المتحدة ، ولكن لدينا القدرة الأخلاقية للدفاع عن مبادئ القانون والعدالة ضد أي تهديد ، أيا كانت قوته ومصدره ، وسواء أكان قريبا أم بعيدا .

الأب د سكوتوبروكمان (نيكاراغوا) (الكلمة بالاسبانية) : أرجو أن تسمحوا لي

أولا بتحيةة السيد السفير فون فيشمار والاعراب له عن أحر تهانينا بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للسيد السفير سليم أحمد سليم للعمل الممتاز الذي قام به خلال رئاسته للدورة العادية الماضية والدورات الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة . كما أننا نرحب أيضا بدخول شعب زمبابوي البطل مؤخرا في عضوية هذه المنظمة ، ولقد كان من دواعي الشرف لنا أن نحضر اعلان استقلال زمبابوي . واننا نرحب أيضا بدولة سانت فنسنت وجزر غرينادين لانضمامها مؤخرا ، الى منظمنا .

وكما قال السفير فون فيشمار، فإن "هذه الدورة تنعقد في وقت يدخل فيه العالم الى عقد صعب" (A/35/PV.1,p.16) . انه صعب بسبب عدم توفر الارادة السياسية وانعدام الرؤية ، وهو ما يمثل حالة من الافلاس المعنوي تحول دون فهم سلامة مطالب البشر أو الأغلبية الساحقة منهنه . ان الشعوب تطالب بأن تعيش في حد أدنى من الكرامة ، وتطالب أيضا بنظام اقتصادى دولى جديد ، وينقل رؤوس الأموال مما يسمح بزيادة اسهام دول العالم الثالث في النشاط الصناعي ، وتطالب كذلك بنظام يفترض فيه حق الشعوب في أن تكافح من أجل التحرر واقامة النظم التي تتلاءم مع تطلعاتها . ويبدو لنا أن القرارات التي سوف تتخذ أثناء السنوات الأولى من هذا العقد ستكون ذات أهمية لا مثيل لها بالنسبة للبشرية . ولذلك يجب ألا ننسى دروس التاريخ فيما يتعلق بالخطر الذى يحيق بنا عندما لا تفرض العدالة نفسها عن طريق قدرة الاقتناع . ان الفشل الواضح للدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة ، يبين انعدام الارادة السياسية والرؤية السليمة مما ينطوى على خطر كبير على الأمن والسلم الدولى .

ان نيكاراغوا ان تعي كل هذه المشاكل ، وان ترغب في العمل من أجل قضية السلام ، يجدوها الأمل في أن يستتب الأمن بعد أن ينتهي نظام الاستغلال والامبريالية والاستعمار القديم والجديد والفصل العنصرى والصهيونية وجميع الآفات الأخرى التي يمكن أن يبتكرها رأس المال لاستغلال الانسان لأخيه الانسان . لكل ذلك وبمجرد الاطاحة بنظام سوموزا ديهايل ، فقد أصبحنا عضوا في حركة عدم الانحياز . وسوف نكافح داخل هذه المنظمة الدولية من أجل اعلاء مبادئها وأهدافها .

ان القيادة الوطنية لحركة ساندنست التحررية الوطنية وحكومة اعادة البناء الوطني ، على علم بأن أفضل طريقة للتضامن مع كل من يتطلعون الى سلام حقيقي ، هي الاستمرار في الكفاح من أجل تعزيز العدالة في بلادنا ، نيكاراغوا .

لقد أخذ العالم اجمع علما ببطولة ووطنية شعب نيكاراغوا ورغبته في التحرر ، ذلك الشعب الذي انهى تحت قيادة جبهة ساندنست للتحرير الوطني سبعين عاما من المعاناة كانت تجرى خلالها محاولة لتمكين أعداء الحرية والعدالة المتحالفين مع الامبريالية من القضاء على روح شعب نيكاراغوا وكما قال شاعرنا روبن داريو فان " نيكاراغوا دولة مجيدة ، ونيكاراغوا خلقت للحرية " هكذا يعهد محاولة الولايات المتحدة بدء صفحة جديدة مشينة من صفحات التدخل ظهرت شخصية بنجامين زيلدون بطل المقاومة ضد الامبريالية في ١٩١٢ ورائد حركة ساندنست .

منذ نصف قرن مضى فان اوغستو سيزار ساندينو قد يئن مرة أخرى ان التفوق المعنوي والوطنية هما أهم من أى شيء آخر ، أى ان لهما سلطة اكبر من سلطة المال والسلاح المستخدمة لتحقيق مصالح تقوم على السيطرة . ان هذا الرجل العظيم الذى تمثل روحه افضل ما وجد في شعبنا ، يعيش في قلب كل مواطن في نيكاراغوا ، وقد ثبت ذلك في الثورة البطولية التي اطاحت بدكتاتورية سوموزا ، والتي لازالت تعيد بنا نيكاراغوا التي نهبت وسلبت ولكنها تحررت في النهاية .

في الوقت الذى لم نكن قد استعدنا فيه قوانا بعد الهزة الارضية التي دمرت العاصمة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٢ ، ورغم زيادة معاناة شعبنا تحت حكم سوموزا ، الا أن كفاحه من أجل الحرية كان يزداد ويتعمق .

لقد تسلمت حكومتنا الثورية اقتصادا منهارا لا مثيل له في تاريخ امريكا اللاتينية . لقد تعرضنا لأضرار مادية كبيرة اصابت المرافق المادية والاجتماعية والقطاعات التجارية والصناعية والزراعية وتربية الحيوانات ، بلغت قيمتها . . . ٥ مليون دولار . ونضيف الى ذلك حالة المعجز الكامل في المعاملات المالية الداخلية والخارجية ، الى حد اننا كنا مدينين بديون خارجية كبيرة بلغت . ١٦٥ مليون دولار والجزء الأكبر منها اقترض من البنك الدولي بشروط تتعارض مع سياسة التنمية ، وممكنات الدفع لدولة دمرت كنيكاراغوا . هكذا فانه في ١٩٧٩ لم يكن من الممكن لنا بصادراتنا أن ندفع رأس المال الذى اقترضناه والفوائد المترتبة عليه .

وكان الاحتياطي الاجمالي القومي لدينا لا يكفي لتغطية ما نستورده لبضعة أيام ، وكان قد انتهى المال العام المتوفر لدينا ، ودمرت امكاناتنا . هكذا كانت ظروفنا عندما كنا في حاجة السي معونة غذائية كي يظل نصف شعبنا على قيد الحياة .

مع الأخذ في الاعتبار ، بأن الاضرار سوف تستمر في المستقبل توقف الانتاج الزراعي ، وانخفض اجمالي الانتاج القومي في ١٩٧٩ بنسبة ٢٥١ في المائة ، هذا بالاضافة الى معدل النمو السلبي بنسبة ٦٩ في المائة في ١٩٧٨ ، كل هذا جعل نصيب الفرد من الدخل القومي يقل حتى وصل الى مستوى عام ١٩٦٢ ، أى تأخر بنسبة ١٧ سنة . وبالاضافة الى كل هذا فقد لقي ٤٥٠٠٠ شخص حتفهم ، وجرح ما يتراوح ما بين ٨٠٠٠٠ ، ١٠٠٠٠٠ شخص ، وتيتيم ٢٠٠٠٠٠ طفل ويعسر هذا أبلغ تعبير عن معاناة شعبنا .

وقد بين كل ذلك ضخامة الجهد الذى كان علينا ان نبذله ، ولكن كانت لدينا الارادة لتحمل كل ذلك وكنا نعتد في سبيل تحقيق ذلك على الشرعية السياسية والوطنية والدولية للحكومة الثورية . وقد مكنتنا هذه الشرعية من توحيد شعب بلادنا حول جهود اعادة البناء . هذا الطابع الشرعي ، وهذا التأييد من قبل الشعب المنظم ، هو الذى مكنا من اعتماد اجراءات ذات أهمية كبيرة ، مثل تأميم البنوك والتجارة الخارجية وادخال الاصلاح الزراعي ، واجراء التغييرات الادارية والمؤسسية التي تعتبر وسائل قوية من أجل تحقيق التقدم الوطني .

ان شرعيتنا السياسية الدولية كانت نتيجة ممارستنا لاستقلالنا الذى اكتسبناه . ان التعاطف والتضامن مع هذا الكفاح مكنا من اعادة التفاوض بشأن ديوننا الخارجية مع البنك الدولي .

ان الجهود التي بذلت حتى الآن دارت حول برنامج اعادة النشاط الاقتصادي ، ذلك البرنامج الذى وضعته الحكومة الثورية في كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ . ان هذا البرنامج يعمل على اعادة تنشيط الاقتصاد واعادة البناء الوطني عن طريق جهود الشعب والمؤسسات الوطنية في القطاع الخاص ، وعن طريق حكومة اعادة البناء الوطني والمجتمع الدولي . ان كل هذه العناصر مجتمعة قد مكنتنا من التغلب على مشاكل ندرة المواد والسلع الاساسية ، ومكنتنا من تحمل انخفاض الانتاج الزراعي ما بين ١٩٧٩ - ١٩٨٠ ، والتغلب على الانتهازية والتضخم ، ومكنتنا من شن حملة لمحو الأمية ، حتى نظمنا بطريقة ناجحة ، " أول سنة زراعية للشورة " ، وهذا أمر هام في بلد كنيكاراغوا يعتمد بصفة اساسية على الزراعة .

إذا كان الاستقرار الاقتصادي له أهمية واضحة بالنسبة إلى كل دولة تعاني من ظروف كذلك التي عانت منها نيكاراغوا ، فإننا يجب ألا ننسى أن ما اكتسبه شعبنا عن طريق التضحية بأرواح الآلاف من أفضل أبنائه قد اعطاه الحق في القيام بثورة حقيقية تعمل للقضاء على الجريمة ، وعلى الاستغلال كنظام ، واقامة نظام جديد يضمن احترام الحقوق الثابتة للفرد واقامة نظام يقوم على القانون مع الوفاء بالاحتياجات الأساسية كالحق في التعليم والصحة والاسكان . من الواضح ان هذا النظام الجديد لا يمكن ان يكون ثوريا بالفعل دون مشاركة كافة افراد الشعب في هذه العملية . فلا يكفي ان نقضي على الطابع الاستبدادي الذي كان يميز النظام السابق ، بل يجب علينا ان نقف ضد أية محاولة تهدف لاقامة الديمقراطية الشكلية التي لا تهدف الا للدفاع عن مصالح المميزين . ان الديمقراطية الشعبية هي الطريق الوحيد لضمان حقوق شعبنا في المشاركة الفعالة في العملية الثورية ، لذلك فإننا نرفض بصورة قاطعة تلك المحاولات التي تعمل على فرض نوع معين من الديمقراطية علينا ، مما يتعارض مع مصالح الاغلبية العظمى لشعبنا . ان انصار نظام سوموزا وكل من يتدخلون في شؤوننا ويحاولون فرض رؤسائنا علينا ، يتعين عليهم ان يكفوا عن الحديث على الديمقراطية .

ان الوقت غير مناسب كي ادخل في تفاصيل كل منجزات ثورتنا خلال الـ ١٤ شهرا الأولى من حياتها ، ولكنني سأذكر عددا من الانجازات ، كي أبين ما يمكن تحقيقه عندما تتوفر الارادة للتقدم ولايجاد الحلول لمشاكل كانت تبدو وكأنها غير قابلة للحل .

وفي مجال حقوق الانسان ، اهتمت حكومة مجلس اعادة البناء الوطني - منذ البدايئة - بالاحترام الكامل لحقوق الانسان .

وقد كان من أول الاجراءات التي اتخذتها الحكومة - عندما قامت في ٢١ آب / أغسطس - ١٩٧٩ - هو سن قانون يتعلق بالحقوق والضمانات في نيكاراغوا ، وألفت عقوبة الاعدام بموجب المادة الخامسة من القانون . واعتمدت الدستور الاساسي للجمهورية الذي أصبح ساريا منذ ٢٠ تموز / يولييه ١٩٧٩ ، الذي ينص في المادة السادسة على ضرورة احترام حقوق الانسان بالكامل . ويعد أسباب من انتصار الثورة قمنا بالتصديق على الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان . وكذلك صدقنا على الاتفاق الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الخاص به .

ان السياسة الرسمية لحكومة مجلس اعادة البناء الوطني فتحت الباب لجميع المنظمات الدولية التي كانت تريد أن ترى بنفسها أن جميع حقوق الانسان قد احترمت تماما . وقد زارتنا بعثتان ، احدهما من منظمة العفو الدولية مرتين ، والثانية من اللجنة الدولية للقانونيين . التي نشرت تقريرا جاء فيه ، ضمن أمور أخرى :

” من الواضح أن الحكومة تهتم بتجنب تعذيب المحتجزين . ان مناخ الحرية والضمائم موجود في هذا البلد . كما أن الحكومة أظهرت أنها متفتحة للحوار ، وهي على استعداد للنظر بعناية في جميع تلك المقترحات المقدمة لها من المنظمات والمؤسسات التي تحمي حقوق الانسان ” .

توجد في الوقت الحالي في بلادى - بناء على دعوة خاصة من حكومة المجلس - بعثة من اللجنة الدولية الامريكية لحقوق الانسان ، للتأكد من احترام حقوق الانسان في بلادى . وعلى المستوى القضائي ، فجدير بالذكر أن نقول أن أول اجراء اتخذته حكومة الثورة الشعبية الساند ينيستية - عند تقلدها السلطة في بلدنا - كان ايقاف الدستور السياسي الذي كان سندا لنظام سوموزا ، وابعاد جميع الموظفين والقضاة التابعين للنظام السابق ، خاصة وأن معظمهم كان قد فر من البلاد بسبب توجيه اتهامات خطيرة لهم . وهكذا ، وجدت بلادى نفسها دون محاكم . ودون أية قوات للأمن أو سلطات مسؤولة . ولذا ، كان علينا أن نعيد بناء كل شي .

ولكن ، رغم الأضرار التي تسببت فيها الحرب والوضع الاقتصادي الصعب ، فإنه بعد ١٤ شهرا من انتصارنا ، أصبحت السلطة القضائية تعمل بالكامل في جميع أنحاء البلاد ، وقد استبدلت سلطة الثورة العسكرية بقضاة من القانونيين ، وأصبح دور القانون هو الأساس الآن .

ومن أجل المساهمة في تحسين مستوى معيشة شعب نيكاراغوا والقضاء على الفقر المدقع الذي تعاني منه مجموعات وقطاعات على هامش المجتمع ، أنشأنا وزارة للانعاش الاجتماعي ، التي ، على الرغم من قصورها ، تقوم بتطوير برنامج لمساعدة أولئك الذين لا يملكون ، أولئك الذين - طبقا للتقاليد - يعيشون على هامش المجتمع ، مثل النساء والأطفال والجماهير الكبيرة من العاملين .

وفي ١٩ تموز/ يولييه ١٩٧٩ - بعد ٤٥ عاما من الحكم الديكتاتوري - كانت الصورة العامة للاسكان في نيكاراغوا قاتمة تماما . لقد كان الاسكان دون القياسي والأحياء الفقيرة تشكل ٦٠ في المائة من المساكن في البلاد ، أي حوالي ٣٠٠ ألف وحدة سكنية . وفي العام الأول أكملنا - أو أقمنا عشرة أضعاف عدد الوحدات السكنية التي بنتها الديكتاتورية في عام واحد . ولكن التحدي من أجل المستقبل لزال كبيرا . ولكي نعوض الوقت الضائع ومواجهة احتياجات السكان الذين يتزايدون ، سوف يكون من الضروري بناء ٣٠٠ ألف وحدة سكنية كل سنة بين عام ١٩٨٠ وعام ٢٠٠٠ ، أي اننا سوف نبني في كل عام أكثر مما قامت الديكتاتورية ببنائه في نصف قرن .

وبعد انتصار الثورة الشعبية الساندينيستية ، أجرى عدد من التغييرات الأساسية في نظام التعليم لوضع التعليم في خدمة الجماهير ، أما التعليم الذي كان قاصرا في الماضي على الصفوة والفئات العليا فقد تم القضاء عليه ، كما تم القضاء على أوجه القصور الأخرى للنظام التعليمي التي تركها سوموزا .

ان الحملة الوطنية لمحو الامية تطلبت تعبئة أكثر من ١٠٠ ألف مدرس في كل ركن من ركن البلاد ، وقد كانت نتيجة جهودهم أن معدل الأمية بين الشعب قد انخفض من ٥٤ في المائة الى ١٢ر٩ في المائة . وقد تم كل هذا خلال سنة بعد هزيمة سوموزا . وسوف تنخفض نسبة الامية الى أكثر من ذلك ، لأنه قد بدأت حملة بين المتحدثين بالانكليزية ، والسكان الذين يتحدثون لغة ميسكيتو وسيومو على شاطئ المحيط الأطلسي . ومن المأمول أن تنخفض نسبة الأمية في حزبيران / يونيه من العام القادم الى ٨ في المائة .

هل لي أن أختتم هذا الجزء من بياني ببعض الأفكار المتعلقة بمجلس الدولة لجمهورية نيكاراغوا .

ان مجلس الدولة هو مؤسسة جديدة أوجدتها الثورة كأداة للتعبير الحي عن الديمقراطية لشعبنا . وهو يضم ٢٩ منظمة شعبية ونقابية وسياسية واجتماعية . ويوجد به ٤٧ ممثلاً لهذ المنظمات .

ولأول مرة في تاريخ بلدنا ، يقوم العاملون والفلاحون والنساء والشبان وافراد من المدن الصغيرة الواقعة في الريف بالاعراب - دون وسطاء - عن المشكلات التي تعنيهم ، ولهم سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بتلك المشكلات ، ويمكنهم أن يعكسوا في القوانين الحلول التي يرون انها مناسبة لعمالنا وفلاحينا .

ان مجلس الدولة مشكل من ممثلين انتخبوا بطريقة ديمقراطية . انه خبرة في صنع الديمقراطية انه لصالح شعبنا ، حيث يسعى شعبنا الى اعادة البناء الذي سوف يجعل من الممكن لهم أن يبنوا ديمقراطية شعبية حقيقية .

وفي مجال العلاقات الدولية ، حاولت نيكاراغوا أن تدعم علاقات الصداقة والتعاون مع أصدقاء قدامى ، كما أن علاقاتنا ، في الواقع ، طيبة جدا مع بلدان عديدة ، منها المكسيك ، وكوبا ، وبنما ، وكوستاريكا ، وفنزويلا ، واكوادور ، وجامايكا ، وبيرو ، وغرينادا ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، واسبانيا ، وهولندا والسويد .

وقد أقمنا أيضا علاقات جديدة وطيبة للغاية مع الاتحاد السوفياتي ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وبولندا ، وبلغاريا ، وبصورة عملية مع جميع البلدان الاشتراكية في أوروبا . وقد انفتحنا على افريقيا ، القارة الصديقة ، التي يشترك شعبنا معها في التطلعات المشتركة . وقد أقمنا علاقات دبلوماسية مع موزامبيق ، وزمبابوي ، وزامبيا ، وتنزانيا وعدد آخر من البلدان الافريقية التي نود أن يكون لنا معها روابط قوية من الصداقة والتعاون . وقد حققنا ذلك مع أصدقائنا الطبيعيين في الجزائر وأصدقائنا الحميمين في الجمهورية العربية الصحراوية وجبهة البوليساريو البطولية التي نؤيد قضيتها .

اننا نود أن نقوى روابطنا أيضا مع عدد من البلدان العربية الأخرى ، التي أقمنا بالفعل علاقات دبلوماسية مع العديد منها . والهند هي احدى البلدان التي لنا علاقات دبلوماسية معها ، ونحن نود أن نرفعها الى مستوى عال من الود والتعاون . كما أننا نود أيضا أن ندعم روابطنا مع بلدان أخرى في آسيا ، التي لنا معها روابط روحية في شعب فييت نام البطولي وحكومتها ، التي تعتبر رمزا هيا للكرامة والوطنية والبسالة .

وكما قلنا في مناسبات عديدة ، فاننا نود الحفاظ على أفضل علاقات ممكنة مع الولايات المتحدة ، ونحن على استعداد لكي نبذل كل جهد ضروري من أجل تضييد الجراح التي لا يزال يعاني منها شعبنا نتيجة لسياسات التدخل ومساندة الاستبداد التي كانت سائدة حتى وقت قريب . اننا نقدر الجهود الهامة التي بذلها وبيذلها الرئيس كارتر من أجل احداث تغييرات في السياسة التقليدية للولايات المتحدة تجاه شعبنا . ومما يؤسف له وكما يعلم العالم كافة الآن ، فلا يزال هناك مصالح قوية داخل وخارج حكومة الولايات المتحدة تحاول تخريب الحكومة الشعبية الديمقراطية الوطنية الوحيدة التي لم يكن لنيكاراغوا مثيلها منذ السبعين سنة الماضية . هناك اتجاهان اليوم في الولايات المتحدة ؛ الاتجاه الواقعي ، والاتجاه التدخلية ؛ وعليه فان علاقتنا مستقبلا مع الولايات المتحدة سوف تعتمد على انتصار اى من الاتجاهين . ونود أن نكون أصدقاء ، ولكننا لن نبيع مطلقا مصالحنا ولن نتوانى عن تحمل مهمتنا المقدسة من أجل بناء نيكاراغوا الحرة ذات السيادة . ورغم اننا ليس لنا الا مشاعر اخوية عميقة تجاه شعب كولومبيا ، الا اننا نحاول الدفاع عن وحدة اراضيها ، ومن ثم فقد اصدرنا اعلانا لمهاجمة معاهدة مينيسيس - اسكوبرا في باريسيناس التي وقعت وصدق عليها اثناء احتلال الولايات المتحدة لنيكاراغوا - وهذا مهم - تحت ضغط الولايات المتحدة . ورغم اننا نعرف أن حكومة كولومبيا الحالية ليست مذنبه بشأنها ، وان الحكومة في عام ١٩٢٨ قد استفادت من الاحتلال الامريكى لنيكاراغوا من أجل السيطرة على جزء من اراضيها وبمجرد تحقيق الاستقلال والسيادة وهزيمة دكتاتورية سوموزا ، فاننا لا نستطيع الا أن نعلن عن بطلان معاهدة لم تعرب قط عن سيادة شعبنا ، وحتى من الناحية القانونية ، فقد كانت غير سارية لأنها تتعارض مع مبادئ الدستور الذى كان قائما حينئذ في نيكاراغوا .

انه ليس موضوعا يتعلق فقط بجزيرتي سان اندريس وبروفيد نسيا بل اننا نتحدث عن أكثر من ثمانين ألف كيلومتر مربع من الأراضي النيكاراغوية في الرصيف القارى الأطلنطي . وسوف نبذل كل جهد حتى نوى هذا النزاع قد سوى في اطار الأخوة والاحترام ، واننا ننادى بأن الحوار هو أفضل الطرق . ومن وجهة نظرنا ، نود أن نؤكد أن هذا ليس نزاعا خاصا بالحدود ، حيث أن كولومبيا ونيكاراغوا لم تكونا دولتين متجاورتين من الناحية الجغرافية .

لقد تناولت عملية الثورة في نيكاراغوا لأنني أشعر بأن المجتمع الدولي له الحق في أن يعرف

الحقيقة حول هذه العملية ، التي تناولتها وسائل الاعلام كثيرا ولكن بطريقة تشوبها الرغبة في تشويه الحقائق . اننا لا نندم لأن كثيرين يودون هزيمة ثورة نيكاراغوا . ولكن نتيجة لروح الكفاح و ارادة شعبنا لكي يحقق النصر ، وتضامن المجتمع الدولي ، فان ثورة ساندينستا تزداد رسوخا بدرجـة متزايدة . ونحن لا نتردد في أن نعلم انها عملية لا يمكن الرجوع فيها ، بالرغم من أن هناك مشاكل الى حد ما ، ولكن المهم أنه ليس هناك تقهقر الى الوراء . اننا لا نرى أن ثورتنا شيء منعزل عن عملية الثورة العالمية ، بل على العكس فانها جزء لا يتجزأ من كفاح الشعوب من أجل التحرر . ولذلك فاننا لا يسعنا الا أن ننضم الى اولئك الذين يقومون بهذه العملية ونقف بجانبهم ونؤازرهم .

كان شعب نيكاراغوا بالأمر ؛ واليوم ينضم شعب زمبابوى البطل الى هذا الصف الطويل البطولي الذى خاض حربا من أجل التحرر الوطني . وكما أن انتصار نيكاراغوا يساعد في الدفاع عن قضية التحرر لأمريكا اللاتينية ، فان انتصار زمبابوى يمثل خطوة كبيرة للامام في النضال من أجل التحرر في الجنوب الافريقي ، وكذلك انتصارات موزامبيق وأنغولا من قبل . ومع انتصار زمبابوى ، فان هذا النضال قد وصل الى مرحلة حاسمة . واننا لمقتنعون ، ان عاجلا او آجلا ، ان شعب ناميبيا الذى تمثله طليعته الوحيدة ، منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، سوف ينضم الينا في هذه القاعة .

ولكن أكبر خطر هو النظام العنصرى في بريتوريا الذى يرتكب جرائم ضد هذه الدول الصديقة وفي الوقت ذاته يحاول فرض نظام الاستغلال والقمع عن طريق ما يطلق عليه بالتسويات الداخلية، التي تنتهك ارادة شعب ناميبيا . ان بيان رؤساء دول حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذى صدر في هافانا منذ أكثر من عام ، يعلن بأن الحرية والسلم والتقدم في الجنوب الافريقي لن يتحقق طالما ان سياسة الفصل العنصرى ، وهو نظام للتمييز العنصرى المؤسس ، والاستغلال والاضطهاد لم يقض عليه تماما . هذه هي المهمة المناطة بشعب جنوب افريقيا ، ولكننا نعتقد أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يقف مكتوف الأيدى ويكتفي بمجرد اعتماد قرارات ، بل ينبغي أن يتخذ اجراءات حاسمة كما نص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان الصهيونية والتوسع الاسرائيلي ، ليس أقل من العنصرية وتوسع جنوب افريقيا ، فهي قد أضرت بشعوب المنطقة التي تكافح من أجل حقها ، غير القابل للتصرف من أجل تقرير المصير ،

ان حكومة نيكاراغوا التي أقامت علاقات بصفة رسمية مع شعب فلسطين وممثله الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية ، يعتبر أن الأمم المتحدة عليها واجب اساسي ، ألا وهو المساعدة في تحقيق السلم والاستقرار في الشرق الأوسط ، وهذا يتضمن ، بطبيعة الحال الدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للفلسطينيين ، بما في ذلك الدفاع عن حقه في اقامة دولة خاصة به . ان الدفاع عن النضال الفلسطيني يتضمن أيضا رفض أى نوع من الاتفاقات الجزئية التي تؤدي الى تسوية للأراضي المحتلة ولمشكلة شعب فلسطين دون الاسهام الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

اننا في حاجة الى اجراءات حاسمة تفضي الى تسوية مشكلة فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط . اننا جميعا نعلم جيدا أن النزاع في الشرق الأوسط قد يكون حاسما بالنسبة للسلم والأمن الدائمين ، وان مسألة فلسطين هي لب وجوهر النزاع في المنطقة ككل ومن ثم فان تعنت اسرائيل وتعنت أولئك الذين يؤازرونها ، قد جعل العالم على حافة الهاوية .

في سياق العام الماضي ، قد يبدو ان مناطق المواجهة في العالم قد تزايدت وأصبحت أكثر خطورة . ان نيكاراغوا على علم تام بأنه طالما كان هناك استغلال ومستغلون ، وطالما كان هناك قمع وشعوب تخضع لهذا القمع ، فسوف يكون هناك نضال ، غالبا ما تراق فيه الدماء ، من أجل أن تسير الشعوب قدما في التاريخ .

ان امتلاك الأسلحة النووية لاسيما من جانب دولة تتلاعب بفكرة الهجوم الوقائي ، والمفاهيم الملائمة الخاصة بالحرب النووية - هذه المفاهيم التي تضر بجهودنا من أجل منع الانتشار ونزع السلاح - لا تخدم الا زيادة التوتر الدولي . ان البحث عن القواعد العسكرية وانشاء قوات الانتشار السريع ، يزيد أيضا من حدة التوتر الدولي . ان الفشل في التصديق على اتفاقية سولت الثانية ، والمناورات التي تقوم بها القوات البحرية ، وتقديم الأسلحة للحكومات الرجعية ، والتدخل العسكري من جانب الدول الكبرى ضد الدول في الشرق الأوسط والهند الصينية ، يضاعف من التوتر الدولي ويعرض السلم العالمي للخطر . وفي هذا السياق ، وان ننقل الى مشكلة افغانستان ، فان بلادى تود أن تؤكد من جديد نداءها الذي وجهته في الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة التي انعقدت في كانون الثاني /يناير الماضي ، بضرورة قيام حوار غير مشروط بين الدول المشتركة في النزاع ، والأطراف التي تعارض أو تؤيد بشكل أو بآخر الخلل الثورية التي يضعها الشعب الأفغاني بفيضة الحفاظ على السلام في المنطقة .

اننا ان نؤكد من جديد تأييدنا لحق الشعب الأفغاني في تقرير المصير ، فاننا نعتبر أن أية مناقشة لهذا الموضوع في هذا المحفل لا تواكبها جهود من أجل جمع شعوب المنطقة سويا كما ذكرنا الآن ، لن تخدم سوى الأهداف البلاغية التي تزيد من التوترات ، وتجعل من الصعوبة بمكان ، التوصل الى حل للنزاع .

ان نيكاراغوا تتهج نهجا مماثلا في جنوب شرق آسيا . فهناك دولتان بعينهما تحاولان زعزعة الاستقرار في هذه المنطقة ، ومضاعفة التوتر والنزاع . ان كيف يمكننا أن نفسر حقيقة تواجد نظام بول بوت الايادى فيما بيننا في هذه القاعة ؟ لماذا تستمر الاستفزات المسلحة والاقتصادية ضد فييت نام ؟ هل يمكن ان نقول أنهم يعدون العدة لتوفير الظروف الملائمة لاستئناف العدوان من الشمال ضد فييت نام ؟ اننا نرفض تماما سياسة العقوبة والتهديد باستخدام القوة التي تمثل انتهاكا لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة .

لابد من التخفيف من حدة التوتر في الهند الصينية ، وفي هذا الصدد ، فاننا نشي على مقترحات الحكومة الشرعية لكمبوتشيا التي قدمتها في اجتماع وزراء الخارجية في تموز/يوليه الماضي في فييت نام . لقد اتخذت بالاشتراك مع لاوس وفييت نام قرارا بالتغلب على المشاكل مع تايلند

عن طريق انشاء منطقة منزوعة السلاح عبر الحدود . اننا نعتقد ان هذا الاقتراح جدير بدراسة واهتمام الجمعية العامة . اننا نؤكد على ان التعاون والتفهم بين دول المنطقة ينبغي أن يدعم ، وألا يحول دونه عائق .

وبلبية الحال ، فان الحاجة ماسة الى التفاهم بين شعب قُسم بلريقة مصنعة ، وأشهير هنا الى كوريا والمطالب العادلة لشعب كوريا من أجل اعادة توحيدها بلريقة سلمية . ان هذه المطالب تؤيدها تماما حكومة وشعب نيكاراغوا . اننا نشجب القمع العسكري ضد شعب كوريا في الجنوب . وفي هذا العام سوف نحتفل بالذكرى العشرين للاعلان التاريخي لمنح الاستقلال للشعوب والبلدان المستعمرة . وهناك مجالات قليلة يمكننا ان نجد فيها عملا يضاها هذا العمل الذي قامت به الامم المتحدة لدعم الرغبات الخالصة للشعوب من أجل السلام والتقدم والحرية ، وذلك من أجل تنفيذ مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار .

ان القرار ١٥١٤ (د-١٥) يتحدث أيضا عن القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره . اننا نؤكد هذه الكلمات لأنه مازال هناك اتجاه لتفسير أوجه الاستعمار بفية اعاقه حركات التحرير وهناك شعوب مثل الشعب الصحراوي وشعب بليز ، وتيمور الشرقية وبورتوريكو ، هذه الشعوب لم تتوصل بعد الى حقوقها الثابتة في تقرير المصير والاستقلال .

وأكثر من ذلك ، هناك بلدان تحاول أن تتلاعب بمبدأ نقل السلطة الى الشعوب المستعمرة كشرط أساسي لتصفية الاستعمار طبقا لنص القرار ١٥١٤ (د-١٥) .

ومن ثم ، ففي حالة تيمور الشرقية ، كان هناك عدد من القرارات تدعو اندونيسيا الى الانسحاب من الاقليم ، وتدعو الى تقرير المصير والاستقلال لسكان الاقليم ، كما ان الجمعية العامة قد اعترفت ايضا بشرعية نضال الشعب الصحراوي ضد الاحتلال المغربي ، وتحث المغرب على اجراء مفاوضات مباشرة مع جبهة البوليساريو ، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي . وفي كلتا الحالتين ، فان اندونيسيا والمغرب قد أعلنتا آذانا صمًا لنداءات المجتمع الدولي وفي نفس الوقت زادتا من عدوانهما العسكري ، وفي كلتا الحالتين أيضا ، فان سلطات الاحتلال تعتمد ان على الأسلحة والامدادات التي تمد بها الدوائر الامبريالية وحلفائها .

ان نيكاراغوا وشعوب أمريكا اللاتينية تهتم بالوضع الاستعماري في بورتوريكو ، لأن بورتوريكو هي الدولة الإسبانية الأمريكية الوحيدة التي لم تحقق بعد استقلالها ، وهنا نود أن نعيد تأكيد ان بورتوريكو لا يمكن ان تكون استثناء من عملية تصفية الاستعمار . لقد أعلنت ذلك أيضا لجنة الـ ٢٤ في قرارها الصادر في ٢٦ آب/ اغسطس ، الذي تدعو فيه حكومة الولايات المتحدة أن تقدم في أقرب وقت ممكن ، خطة لتصفية الاستعمار في بورتوريكو ، وتعلن في هذا القرار عدم قبول أية اجراءات من شأنها تغيير الوضع السياسي لهذه الجزيرة الشقيقة دون الموافقة الصريحة ، وبمشاركة شعب هذه الأمة .

ان هذا القرار يوجه الانتباه الى الأندلة العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في مدينة فيكاس التي لا تنتهك فقط حقوق الشعب في بورتوريكو ولكنها أيضا تشكل استفزازات ضد شعوب المنطقة ، مما يزيد من توتر الموقف السياسي في منطقة الكاريبي ووسط أمريكا . ان شعب بوليفيا قد سعى دوما الى استعادة حقه المشروع في الوصول الى البحر . ان حقيقة ان هذه الدولة دولة غير ساحلية ، هي في الواقع السبب في اعاقه تقدمها الاجتماعي والاقتصادي ، أضف الى ذلك نضالا لا يكف ضد القمع الأجنبي ، والسعي الدائب وراء تحقيق الديمقراطية عادلة ومستقرة . لقد ردنا هذه المواقف خلال الانتخابات التي جرت في تموز/ يوليو الماضي والتي أدت الى انتصار الحزب الذي ينادى بالوحدة الشعبية الديمقراطية . ان هذا الانتصار قد توقف فجأة نتيجة انقلاب لم يكن له مثيل في تاريخ هذه الدولة وأمريكا اللاتينية من حيث الفساد والجرائم السياسية والقتل . وفي هذا الصدد ، كان لابد لنا من أن نوضح انه على غير ما كان عليه الحال في الماضي ، فان السلطة السياسية الناجمة عن القوة الاقتصادية من جراء تهريب المخدرات التي يقوم بها الكثير من أعضاء الدكتاتورية الحالية ، كان لها أثر حاسم في ثورة جراسيا ميذا ، تلك الجرائم التي يقوم بها أناس لا يستحقون أية حماية أو رعاية سياسية . ومن ثم فان النظم هناك ليس له أي سند شعبي ، وهو معزول من جانب الكنيسة الكاثوليكية والأحزاب الديمقراطية ، ونقابات العمال والبلية والفلاحين ، بما في ذلك أجزاء كبيرة من القلاع الخاص . ان هذا الانقلاب قد أدى الى معارضة واسعة النطاق بعد ثلاثة أشهر من تولي النظم

السلطة . ان هذا الزلزال لم يستطع أن يقبض على زمام الأمور في الداخل ، ولا يزال يلقى رفضاً من جانب السواد الأعظم من المجتمع الدولي .
ان نيكاراغوا لتأمل ان يئمل هؤلاء العسكريون في عزلة ، وان شعب بوليفيا البائل سوف يستعيد حقه في تقرير المصير ، وأن يحكمه أولئك الذين تم انتخابهم في ديمقراطية في ٢٩ حزيران / يونيه الماضي .

ان نيكاراغوا تؤيد تماما المطلبين السياسيين لشعب بوليفيا ، وهما وصوله الى البحر والى الاستقلال .

اننا نؤازر شعب بليز وحكومة بليز اللذان يستعدان لممارسة حقوقهما في أن يكونا دولة مستقلة .
اننا نؤيد المطالب العادلة لجمهورية كوبا الشقيقة في المطالبة بانسحاب القوات الامريكية ،
واعادة ادماج اقليم غوانتانامو فيها .

ومع تحرير نيكاراغوا ، فان الموقف في وسط امريكا قد تغير باسلوب لا رجعة فيه . فلا حملات
الزعزعة ، أو المناورات العسكرية ولا عمليات القمع الوحشي العسكري يمكن أن تحقق رغبة شعبي
السلفادور ، وغواتيمالا في الحرية . ونود أن نخبر العالم ، أن شعب السلفادور يعالج هذا الأمر ،
وأن أى تدخل أجنبي في شؤون السلفادور سوف ينشر التوتر . ان نيكاراغوا لم تتدخل في الشؤون
الداخلية لجيرانها ، وترفض الاتهامات وسوء النوايا التي توجه اليها فيما يتعلق برغبتنا في التدخل ،
في الوقت الذى يتم فيه التدخل من قبل البعض منذ القرن الماضي ، وأن تاريخ نيكاراغوا ليبدل على
ذلك . اننا نعارض أية رغبة لتشكيل قوات تسمى قوات امريكية داخلية للسلم ، لأنها مجرد شكـكـل
جديد من أشكال التدخل وطرق جديدة لاستخدام الاسلحة ضد شعبنا .

ان ثورة نيكاراغوا تؤيد الشعوب التي تناضل من أجل تحريرها ، ونود أن نوجه نداء للمجتمع
الدولي لمضاعفة جهوده من أجل احترام مبدأ عدم التدخل وتقرير المصير للشعوب كشرط لا غنى عنه
من أجل السلم الذى ترنو اليه شعوب العالم أجمع .

السيد آكي (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : اسمحو لي بادئ ذي بدء ،
أن أعبر باسم وفد ساحل العاج وباسمي شخصيا عن أحر تهانئي القلبية للسفير فون فيشمار لانتخابه
الاجماعي لمنصب رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان انتخابه هو اعتراف باسهام
جمهورية المانيا الاتحادية في اقامة الوفاق بين الشرق والغرب ، وتحقيق السلم في العالم كله .
كما انه اشادة ايضا بصفاته الشخصية وجهوده القيمة التي بذلها بلا كلل منذ أن مثل بلاده في
منظمة الأمم المتحدة ، وسعيه من أجل انتصار مبادئ المنظمة ، ولا يمكن ان ننسى الدور الهام
الذى قام به في اطار مجموعة القوى الغربية الخمس التي سعت من أجل تسوية سلمية لنزاع ناميبيا ،
والتي طورت خطة تولتها الامم المتحدة من أجل هذا الغرض . واني اتمنى من أعماق قلبي أن تتوج
المهمة السامية التي اوكلت له بالنجاح التام ، وأود ان أوكد له تعاون وفد بلاده الكامل معه .

واسمحوا لي أن اوجه جزيل شكرى لسلفه سعادة السفير سليم أحمد سليم الذى اضطلع بهذه المهمة بمهارة فائقة ، وبكل الكفاءة التي نعرفها عنه ، ولا شك ان الجمعية العامة بانتخابها ايها كمثل لا فريقيا لادارة أعمالها قد قامت باختيار ناجح .

قد يوجه الى اللوم ، اذا لم أعبر عن شكرى وامتناني لأميننا العام النشط والشجاع الدكتور كورت فالد هايم ، لجهوده التي يبذلها بلا كلل لخدمة أهداف منظمة الأمم المتحدة .

ان ساحل العاج ليسعدنا بالتقدم الذي احرز منذ الدورة الأخيرة للجمعية العامة في مجال تصفية الاستعمار . ان وصول سانت فنسنت وجزر غرينادين الى الاستقلال ، قد سبقه حقاً استقلال جمهورية زمبابوى وجمهورية فانواتو .

اني أحبي بسرور بالغ انضمام زمبابوى وسانت فنسنت وجزر غرينادين الى منظمة الأمم المتحدة ، وأود أن اؤكد لوفد يهتما تعاطفنا الكامل ورغبتنا الجامحة في أن نحافظ على أفضل العلاقات الممكنة معهما .

اننا لسعداء بصفة خاصة بالطريقة التي تم بها نقل السلطة الى الاغلبية والتوفيق الذي حدث بين الطوائف المختلفة العنصر في زمبابوى .

ان ساحل العاج تأمل في أن تستخلص جمهورية جنوب افريقيا دون تأخير الدروس المستفادة من تسوية مسألة روديسيا الجنوبية ، لأن الموقف في افريقيا الجنوبية يثير في نفوسنا القلق الشديد . ان الحرب لا تزال تسبب ضحايا جديدة في ناميبيا ، وفي البلدان المجاورة . كما أن العنف يستمر في الازدياد في جنوب افريقيا ذاتها . ان القمع الدموي الأعمى يصيب الآن بلا هوادة تلاميذ المدارس الذين يجروون على أن ينقذوا علنا نظام التفرة والفصل العنصرى الكريه وغير الانساني .

ان اولئك الذين يعانون من هذا النظام ومن احتلال الجنوب الافريقي ، هم بطبيعة الحال مستعدون لابرار عقد مع الشيطان نفسه للخروج من هذا الوضع ، والوصول الى تطلعاتهم المشروعة في الحرية ، والكرامة الانسانية .

ان احتلال أراضي ناميبيا ، والفصل العنصرى ، والتفرقة العنصرية ، تشكل العديد من التهديدات للسلم والأمن في افريقيا ، وتشجع التدخل الاجنبي . وان كل يوم يمر يشهد زياداً هذه الاخطار . وقد حان الوقت حقاً كي نضع حدا لهذا الموقف .

ان حكومة ساحل العاج توجه ندا* عاجلا الى حكومة جنوب افريقيا كي تسهل تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة ناميبيا . وان التسوية الداخلية لهذه المسألة ، الذي يعتبر تشكيل مجلس الوزراء* احدى خطواتها الأولى بيد وانها عملية خطيرة ومحكوم عليها بالفشل ، كما كانت الحالة في روديسيا الجنوبية ، ان تنظيم انتخابات حرة وديمقراطية كما تقضي بذلك خطة الامم المتحدة لناميبيا هو وحده الذي يمكن ان يؤدي الى التسوية النهائية للنزاع ، وتحقيق السلم في ناميبيا .

اننا نحث القوى الغربية الخمس أن تستمر في العمل من أجل حل سلمي لهذه المشكلة ، على الرغم من الصعوبات التي تحول دون تنفيذ خطة الأمم المتحدة . ان ساحل العاج تود أن تؤكد من جديد موقفها بالنسبة لسياسة الفصل العنصري ، بعد المبادرة التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا ، والتي هدفت الى انشاء جهاز استشاري مكون من مندوبي مختلف طوائف البلد ، باستثناء الطائفة السوداء . وان بلدي تعتبر انه عن طريق الحوار بين جميع الطوائف دون استثناء يمكن اقرار تعايشها في انسجام . وهذا التعايش لا يمكن ان يتم الا باحترام الحريات الاساسية وتساوي الحقوق بالنسبة لجميع مواطني جنوب افريقيا دون تمييز بسبب الجنس .

ان ساحل العاج لتشعر بالقلق العميق بسبب المنازعات الاخرى في القارة الافريقية كذلك التي في القرن الافريقي ، وفي تشاد ، وفي الصحراء الغربية ، ولا يمكن لساحل العاج ان تخفي شعورها بالمرارة لان جهود منظمة الوحدة الافريقية لم تؤد الى اي تقدم في تسوية هذه المنازعات . وهي تأسف للتدخل الاجنبي في القرن الافريقي . ان الموقف الذي يسود هذا الاقليم يقوى اعتقادنا بأن انعدام هذا التدخل هو الذي يمكن أن يحقق السلم في افريقيا ، ولن يتحقق ذلك ، الا عن طريق سياسة حياد تقوم على اساس السلم في داخل كل بلد افريقي ، والسلم بين البلدان الافريقية وبعضها البعض ، والسلم بين البلدان الافريقية وبقية بلدان العالم . اننا نكرر ندا*نا لكل اطراف النزاعات في القارة الافريقية ، كي تحل هذه النزاعات بالطرق السلمية وعن طريق الحوار الأخوي البعيد من أي تدخل اجنبي .

ونتيجة للخطورة والدمار والآلام التي يسببها الصراع في الشرق الأوسط ، فان موقفنا بالنسبة لهذا الموضوع يظل كما كان عليه في الماضي .

اننا مازلنا نعتقد أن اللجوء الى الحوار هو الذي يمكن أن يسمح وحده بتسوية شاملة عادلة ودائمة للنزاع . وبعد ثلاثين عاما من الحرب التي أصابت شعوب المنطقة بالآلام لا يمكن وصفها وبذرت الموت والدمار والخراب ، فاننا لا يمكن الا أن نؤيد محاولات التسوية السلمية للنزاع .

ان ساحل العاج تسعد للنتائج التي تم تحقيقها على هذا الطريق . وهي تعتقد اعتقادا وثيقا بأن التسوية الشاملة والعادلة والدائمة للنزاع ممكنة اذا ما قبلت جميع الأطراف الوصول الى هذه التسوية عن طريق المفاوضات والحوار .

واننا نؤكد باستمرار أن ذلك يفترض مقدا رفض الأطراف أن تتنازل عن الواقع في المنطقة . ولا يمكن أن يكون هناك حل للنزاع دون انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ودون اعتراف اسرائيل بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وخصوصا حقه في وطن مستقل . ولكن لا يمكن أن يكون هناك حل دون اعتراف الفلسطينيين بحق اسرائيل في الوجود . وهذا هو ضمن السلام في هذه المنطقة .

ولا يمكننا أن نخفي سخطنا ازاء انتهاكات مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المقدسة ، مثل احترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، ولا جزعنا فيما يتعلق بالتهديد الذي يوشع على السلم والأمن الدولي .

ان هذه الانتهاكات ونتائجها التي تذكّرنا بأسف بالحرب الباردة ، تثبت أن الانفراج مرفوب فيه ويجري البحث عنه فقط بين القوى الكبرى بشرط أن تكون البلدان النامية هي موضعه وضحاياه . ان القوى الكبرى تواجه بعضها البعض بواسطة دول أو فرق متنازعة في البلدان النامية . ولا تتردد في بعض الأحيان عن فزو بلاد اخرى بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق قوة حليفة اقليمية أو فير اقليمية بفرض فريق معين أو نظام معين . ولا شك أن تلك صورة من صور الامبريالية والاستعمار الجديد .

ان الانفراج بيدو لذلك ، هو فياب المواجهات المباشرة بين القوى الكبرى وخصوصا بين الدولتين العظميين ، ولكنه لا يعني اختفاء العداوات الأساسية بين الشرق والغرب ، تلك

العداوات التي يمكن أن تنتهي فقط عن طريق القضاء على الأفكار والمفاهيم المتصارعة التي تمثلها الكتلتان . وفي الحقيقة ، فإن القوى الكبرى تود الوصول الى السلام لا عن طريق الانفراج ولكن عن طريق المبدأ القديم والخطير الذي يتمثل في توازن القوى والذي هو دون شك يؤدي الى فقدان الثقة وسباق التسلح الذي تسبب في جميع الحروب التي شهدتها البشرية حتى الآن .

ان نزع السلاح ليس ممكنا في هذه الظروف ، ولهذا ليس من العجيب أن التدابير التي اتخذت حتى الآن في هذا المجال لم تؤد الى خفض هام في الأسلحة ، وقد استهدفت قبل كل شيء تثبيت التوازن النووي ودعم الموقف الحالي الاستراتيجي على أساس التعادل . ونكرر من جديد نداء الرئيس فيليكس هوفويه بوانيه الى القوى الكبرى ، حيث يقول :

" ان البشر قد اختاروا النظم بارادتهم . وانهم لم يخلقوا العالم . فليحذروا ان

من تدمير ما لم يخلقوه : العالم والبشرية معه " .

ان الكتلتين لا يمكنهما تحقيق السلام عن طريق الانفراج ونزع السلاح الا اذا أُلغيتا عن محاولة تغيير كل منهما وفرض عقيدة كل منهما على العالم وأفكارهما ، والا اذا اعترفت كل منهما للأخرى بحق الوجود وحق الاختلاف .

ومن أجل ضمان السلم والأمن الدولي ، فإن الانفراج يجب أن يكون شاملا وليس قاصرا على القوى الكبرى . ان ساحل العاج ترى أن الدول التي هي ليست أعضاء في أي من الكتلتين يمكن أن تسهم في اقرار السلم والأمن الدولي بفاعلية اذا ما اتبعت سياسة حياد حقيقية ، سياسة تطبق السلام داخل كل من تلك الدول والسلام بين كل تلك الدول ، وتسوية جميع الخلافات عن طريق الحوار .

وبهذه الصورة ، فإن الحياد يمكن أن يحميهم من التدمير والتدخل الأجنبي . وسوف يجنب هذه البلدان من أن تدخل في المنافسات بين الكتلتين وتكرس ملايين الدولارات لشراء الأسلحة ، وانشاء وتدريب القوى العسكرية وتضحي بالتالي بتنميتها . ان النوع الوحيد من المنافسة الذي يستحق الوجود هو المنافسة في المجالات الاقتصادية ، والاجتماعية والفنية والتقنية .

ان سياسة الانفتاح على العالم التي أكدناها عند انعقاد مؤتمر الحزب الديمقراطي لساحل العاج في أبيدجان ، تقوم على أساس هذه الاعتبارات .

ويتضح من الموقف الذي أوضحته ، أن السلم هدف أساسي لسياسة بلدي . ان الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم اليوم تعتبر لذلك مصدر ازعاج لبلدي لأنها تسبب المنازعات وتهدد السلم والأمن الدولي .

ونتيجة لعلاقات اقتصادية غير عادلة وللنظام الاقتصادي الذي أقامته البلدان المتقدمة لصالحها ، فان هناك بليوناً من البشر يعانون من سوء التغذية في البلدان النامية ، ويموت عدة ملايين منهم من الجوع . ان مؤتمر الغذاء العالمي الذي عقد في عام ١٩٧٤ نتيجة للأزمة الغذائية في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، جعلنا نعتقد أنه خلال عشر سنوات سوف يكون من الممكن ضمان ألا يجوع طفل واحد ولن تخشى أية أسرة من المستقبل . ويبدو أنه اننا لم تبذل جهود ضخمة خلال السنوات العشرين التالية ، فسوف يظل ٤٠٠ مليون من البشر يعانون من سوء التغذية في عام ٢٠٠٠ . ومن ثم فان الجهود الانمائية للبلدان النامية سوف تتراجع نتيجة لانخفاض عوائد صادراتها بسبب التدهور المستمر في شروط التجارة . وهذا هو السبب الذي يدعو ساحل العاج الى الارتياح للنتائج الباهرة التي أسفرت عنها المفاوضات حول ايجاد صندوق مشترك للبرنامج المتكامل للسلع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

وبالتأكيد ، فان جميع رفبات البلدان النامية لم تتحقق . ومن الواضح ، بصفة خاصة ، أنه بالمقارنة بمبلغ ٦ بلايين من الدولارات في البداية لتثبيت أسعار ١٨ منتجاً من المنتجات الأساسية للبرنامج المتكامل ، فان تحديد مبلغ ٧٥ مليون دولار المتفق عليه نهائياً ، يعتبر فير كافي . ولكن الاتفاق على اقامة صندوق مشترك ، يبدو دليلاً على ادراك البلدان الغنية للحاجة الى تثبيت عوائد صادرات البلدان الفقيرة . اننا نأمل في أن الظروف اللازمة لتشغيل الصندوق سوف تنهياً بسرعة وبصفة خاصة ، تطبيق الاتفاق الذي أنشئ بموجبه لاقامة السلتين وعقد اتفاقات بشأن السلع .

اننا نود أن تكون اقامة الصندوق المشترك بداية اختفاء روح المضاربة التي سادت في التبادلات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، وبداية عملية تؤدي الى تثبيت أسعار المساوئ الخام التي تعتبر العنصر الأساسي في النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

انه حقا من قبيل التناقض أن البلدان المتقدمة قد طلبت تثبيت أسعار المواد البترولية في الوقت الذي لا توافق فيه على تثبيت أسعار سلع مثل الكاكاو والبن . هل نحن بحاجة الى أن نذكر

بأنه من أجل تفادي المضاربة التي راح البترول ضحية لها فان البلدان المصدرة للبترول
قد كوَّنت جبهة مشتركة ؟

ان روح المضاربة هي التي سببت ارتفاع أسعار البترول ، وزادت من التضخم في العالم ،
ومن العجز المتزايد في موازين المدفوعات ، والتدهور المتزايد في الأحوال الاقتصادية في البلدان
النامية . انها تؤدي الى دفن الحرية وتزيد التخريب والتدخل في شؤون تلك البلدان ، وباختصار ،
فانها تؤدي الى عدم استقرارهم .

ولقد قال الرئيس هوفويه بوانييه :

” . . . ان الفقر الناتج عن المضاربة على المواد الأولية الاخرى ربما يخلق على
المدى الطويل موقفا خطيرا سواء بالنسبة لأولئك الضحايا للممارسات الشريرة أو لأولئك
الذين يقومون بها ، موقفا يستفيد منه أولئك الذين يحاولون أن يصيدوا في الماء العكر” .
ان نظاما اقتصاديا دوليا جديدا يجب أن ينص على أن البضائع المصنعة التي تباع الى
البلدان النامية من البلدان المتقدمة ، ينبغي ألا تحد أو يقيد دخولها الى أسواق البلدان الأخيرة .
وبذلك يمكن تحقيق تصنيع البلدان النامية وتسهيل تحقيق هدف اعلان ليما ، الذي ينص على أن
حصاة الانتاج الصناعي العالمي لهذه البلدان سوف تزيد من ٧ الى ٢٥ في المائة في عام ٢٠٠٠ .

انه سيكون من صالح البلدان المتقدمة بالانضمام الى البلدان النامية ، اذا ما أمكن تنفيذ اتفاقيات " جولة طوكيو " التي انتهت في ١٩٧٩ والتي تهدف الى تخفيض الرسوم الجمركية وتذليل العقبات غير الجمركية على البضائع القادمة من البلدان النامية .

انه من الثابت في هذا الصدد أن عدد العاطلين في بلدان العالم النامي سوف ينخفض بمعدل ٦ مليون شخص من الآن وحتى ١٩٨٦ ، وذلك مع استمرار ازدياد العمالة في البلدان المتقدمة النمو ، اذا ما عمدت هذه الأخيرة الى ازالة القيود على الواردات المصنعة من الجنوب . ان الادعاء بأن فتح سوق الدول المتقدمة لبضائع الدول النامية سيؤدي الى مزيد من البطالة ، ادعاء لا أساس له . وعلى العكس من ذلك ، فان السياسات الحمائية تشكل خطراً على العمالة في البلدان المتقدمة النمو .

ان اقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقتضي كذلك اصلاح النظام النقدي الدولي . وهذا يمكن تحقيقه باستبدال نظام أسعار الصرف المتغيرة بنظام أسعار الصرف الثابتة . وفي هذا الصدد فان البلدان المتقدمة النمو هي التي تتحمل مسؤولية الاصلاح ، ان يتوقف عليها وحدها انتهاء الفوضى النقدية الحالية . ان اصلاح النظام النقدي يجب أن يسمح بايجاد صلة بين توفير السيولة الجديدة وبين توفير موارد انمافية للبلدان النامية من أجل تحقيق نقل موارد مالية كبيرة من أجل تنميتها .

لذلك ، فانه يسعدنا أن القرار التي اتخذته الجمعية السنوية لصندوق النقد الدولي والمصرف العالمي ، تسمح بزيادة كبيرة في القروض المقدمة للبلدان النامية ، وذلك بالمقارنة بحصصها .

اننا لا يمكننا أن نتجنب ، عند الحديث عن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية ، الاشارة الى مشاكل عرض الطاقة في العالم .

من الثابت انه بدون التعبئة العامة والكبيرة لكل موارد الطاقة ، فان الانسانية سوف تعاني من نقص كبير في الطاقة خلال الأعوام العشرين القادمة . وفي الحقيقة فان استهلاك البلدان النامية من الطاقة سوف يزيد الى ثلاثة أمثاله في عام ٢٠٠٠ بحيث يمثل ٣٧ في المائة من الاستهلاك العالمي ، بدلا من ٢٥ في المائة في الوقت الحاضر .

ان الاستثمارات المتوقعة لاشباع الحاجات من الطاقة في سنة ٢٠٠٠ هي استثمارات ضخمة تقدر بحوالي ١٠٠٠٠ بليون دولار ، وان أكثر من نصف هذا المبلغ يتعلق بالطاقة النووية التي هي المصدر الأساسي للطاقة البديلة في البلدان الصناعية . ومع ذلك ، فان البلدان النامية هي التي تثار فيها أشد الحاجة الى مثل هذه الاستثمارات .

ولا يمكن في هذا الموقف الا أن نحبي المشروع الذي قدمه السيد روبرت مكنمارا مدير المصرف الدولي ، والذي يهدف الى انشاء جهاز تابع للبنك الدولي لتمويل تنمية الطاقة في البلدان الفقيرة . اننا نشق أن هذا المشروع ، الذي يرد في توقيت سليم والذي يعزز الآمال التي نعلقها على مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، لن يتأخر تنفيذه . اننا نوجه نداء عاجلا الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، لكي تتخذ القرارات التي تسمح بالشروع في المفاوضات الشاملة في اطار حوار الشمال والجنوب .

اننا ندعو كذلك البلدان النامية ، وخاصة البلدان الأكثر ثراء بينها ، الى أن تبسدي دليلا على تفاعلها مع البلدان الأخرى بتطوير علاقات التعاون المتعدد الأشكال فيما بينها لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية .

ان تقسيم العالم الى كتلتين سياسيتين - عسكريتين لم يسمح ، حتى الآن ، للأمم المتحدة بأن تقوم بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين . ولا يمكن أن يكون الأمر خلاف ذلك ما لم تفهم الدول الأعضاء على نحو عاجل ومتكافئ وواقعي الارتباط المتبادل بين اقتصادياتها .

ان المنظمة في هذه الحالة ، سوف تكون اطارا للتضامن الأخوي والفعال بين الدول الأعضاء لكي تبذل ، بصفة مشتركة ، الجهود التي تسمح بتجنب موت ملايين البشر جوعا ، وتعرض ٧٠ في المائة من أطفال العالم الثالث لسوء التغذية ، ومعاناة بليون من البشر في العالم الثالث من الأمية ، وحتى يتم توزيع ثروات العالم بطريقة عادلة .

ازاء هذا التطلع المشترك لسعادة البشر وسعادة جميع الناس دون تمييز ، فان العداوات التي يكنها البعض تجاه الآخرين سوف تخفت تدريجيا ، وسيحل الحوار محل القوة ويعرف العالم السلام الحقيقي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥